

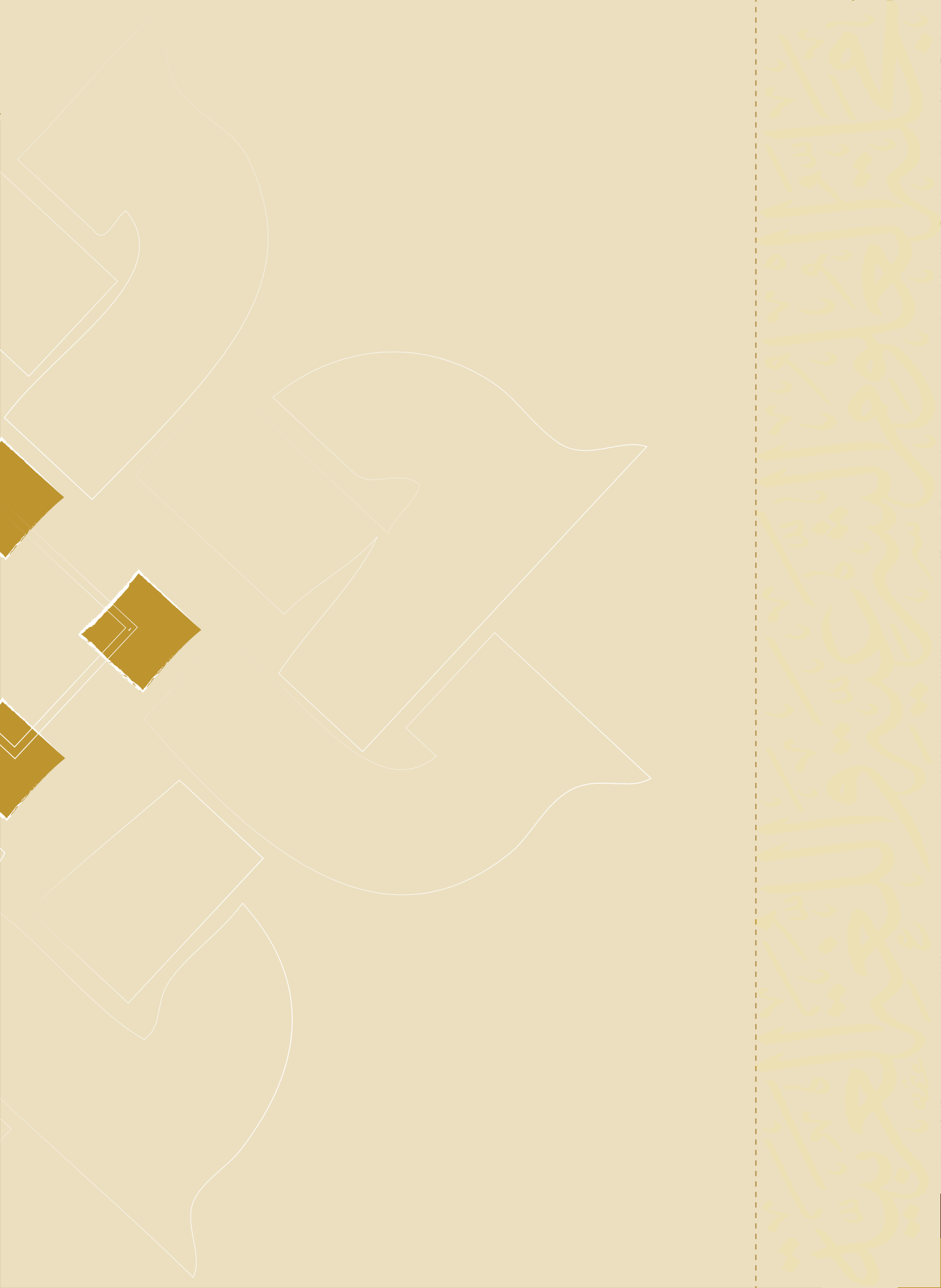
هَذَا الْقِتَابُ وَالْمَشَاهِدُ فِي الْبَقِيَعِ

ظُرُوفُهُ وَأَسْبَابُهُ وَمَوْقِفُ الْمُخَالَفِينَ مِنْهُ

د. بَدْرُ بْنُ نَاصِرٍ لِعَوَّادٍ

- الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم .
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحاته: «النَّصْبُ وَالتَّوَابُغُ».
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية الدعوة في الجامعة الإسلامية بأطروحاته: «تحقيق القسم الثاني من كتاب: (شَنُّ الْفَارَاتِ عَلَى أَهْلِ وَحْدَةِ الْوَجُودِ وَأَهْلِ الْعَيْةِ بِالذَّاتِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَدِينٍ)».
- البريد الإلكتروني: Dr.b.n.alawad@hotmail.com





المخلص

موضوع البحث: ما قامت به الدولة السعودية الثالثة من هدم القباب والمشاهد التي كانت مقامة على قبور البقيع وأُنحِت مزارات يُستغاث بأهلها وتُقبل أعتابها ويستشفى بترابها وغير ذلك مما يتعارض مع ما بُعث به النبي ﷺ، ومع وضوح دلائل تحريم البناء على القبور إلا أن الهدم أزعج القبوريين، وعلى رأسهم الشيعة الإمامية الذين ظلوا يشنعون على الدعوة ويشغبون على الدولة من خلال نشر الأكاذيب وإثارة الشبهات ومغالطة الواقع؛ أملاً في إعادة بنائها من جديد.

أهداف البحث: إثبات كون الهدم هو الواجب الشرعيّ خلافاً لدعاوى المناوئين.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي.

أهم النتائج: دلالة النصوص على تحريم البناء على القبور مطلقاً، وموافقة الهدم لمرادات الشارع الحكيم، وأنّ تشغييات المخالفين وشبهاتهم نابعة في حقيقتها من تغلغل البدع الاعتقاديّة في نفوسهم لا من تعظيم الشريعة.

أهم التوصيات: أهميّة رصد جهود المخالفين في نشر الشرك وتسويغ أسبابه، وضرورة تكثيف جهود المختصين في الرد على أطروحاتهم وكشف شبهاتهم.

الكلمات المفتاحية: البقيع، المشاهد، القباب، الدعوة الإصلاحية، هدم، الوهابية، الشيعة، الصوفيّة.



المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].
أما بعد:

فإنَّ أصلَ دعوات الرِّسل كافة هو الدَّعوة إلى توحيد الله في العبادة التي هي الغاية من خلق الثَّقَلين، والتَّحذير من الشُّرك بالله ومعه، وذلك بصرف شيء من حقوقه لغيره، ولهذا كانت حسنة التَّوحيد أعظم الحسنات، وسيئة الشُّرك أعظم السيِّئات، فما من خطيئة إلا والشُّرك فوقها، وكلَّ سيئة مهما عظمت فهي تحت المشيئة باستثناء الشُّرك الذي لا يُغْفَرُ إلا بالتَّوبة.

ولئن كان من المتقرَّر أنَّ «الشُّرك أسرع إلى قلوب الجُتَّال من السَّيل إلى منحدره»^(١) فإنَّ الافتتان بالقبور وتقديس أهلها من أعظم وسائله وأخطر مداخله، بل إنَّ «أصل عبادة الأصنام من المُغلاة في القبور وأصحابها»^(٢)، ولهذا حرص النبي ﷺ على إغلاق جميع الأبواب الموصلة إليه حتى وهو يُعالج كُرب الموت وسكراته! فعن عائشة وابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طِفْقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ - وَهُوَ كَذَلِكَ -: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

(١) شرح مسائل الجاهليَّة، لصالح الفوزان (ص ٢٣١).

(٢) البداية والنهاية، لابن كثير (١٠/٢٦٢).

مساجد»: يُحذِّر ما صنعوا^(١).

قال العلامة الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) عن بدعة البناء على القبور: «هذه البدعة قد صارت وسيلةً لضلال كثير من الناس لا سيما العوام، فإنهم إذا رأوا القبرَ وعليه الأبنية الرفيعة والستور الغالية وانضمَّ إلى ذلك إيقادُ الشرج عليه تسبَّب عن ذلك الاعتقادُ في ذلك الميت، ولا يزال الشيطان يرفعه من رتبة إلى رتبة حتى يُناديه مع الله سبحانه، ويطلبُ منه ما لا يُطلبُ إلا من الله عزَّ وجلَّ ولا يقدر عليه سواه فيقع في الشرك»^(٢).

وقال أيضًا: «من أعظم الذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية أنهم بالغوا في التأنق في عمارة قبور من يعتقدونه من الصالحين، ونصبوا عليها القباب، وجعلوا على أبوابها الحُجَّاب، ووضعوا عليها من الستور العالية والآلات الرائعة ما يبهر الناظر إليه، ويُدخل الروعة في قلبه ويدعوه إلى التعظيم كما جبلت عليه طبائع العوام من دخول المهابة في قلوبهم والروعة في عقولهم بما يتعاطاه المريدون لذلك، كما يفعله غالب ملوك الدنيا من المبالغة في تزيين منازلهم وتعظيمها والتأنق في بنائها، والاستكثار من الحُجَّاب والخدم، والصياح والجلبة، وارتباط الأسود ونحوها من الحيوانات، ولبس فاخر الثياب، قاصدين بذلك تربية المهابة لهم والمخافة منهم، وصنع هؤلاء القبوريون كصنعهم ففعلوا في الأموات من جوالب التعظيم وأسباب الهيبة ما يكون له من التأثير في قلوب من يزورهم من العامة ما لا يُقدَّر قدره، ثم يزيد ذلك قليلًا قليلًا حتى يحصل لهم من الاعتقاد في أولئك الأموات ما يقدر في إسلامهم ويُجدش في توحيدهم»^(٣).

والعجيب أنه مع شدة تحذير النبي ﷺ لأُمَّته في هذا الباب إلا أنها وقعت فيما حذرنا منه، وسلكت سبيل من كان قبلها مصداقًا لقوله ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِرْبًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبَعْتُمُوهُمْ»^(٤)، ولقوله: «لا تقوم الساعةُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٢٥)، ومسلم في صحيحه (٥٣١).

(٢) السيل الجرار، للشوكاني (١/٣٦٧).

(٣) أدب الطلب ومنتهى الأدب، للشوكاني (ص ٢١٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٨٨٩)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٩).

حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع»^(١).

وقد أشار الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) - وهو معاصر للشيخ محمد بن عبد الوهّاب - إلى أنّ افتتاح الناس بالقبور «أمر عمّ البلاد، واجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد، وطبّق الأرض شرقاً وغرباً، ويمناً وشاماً، وجنوباً وعدناً، بحيث لا تجدُ بلدةً من بلاد الإسلام إلا وفيها قبور ومشاهد وأحياء، يعتقدون فيها ويعظمونها وينذرون لها، ويهتفون بأسمائها ويحلفون بها، ويطوفون ببناء القبور، ويسرجونها ويلقون عليها الأوراد والرياحين، ويلبسونها الثياب، ويصنعون كلّ أمر يقدرون عليه من العبادة لها، وما في معناها من التعظيم والخضوع والخشوع والتذلل والافتقار إليها.

بل هذه مساجد المسلمين غالباً لا يخلو عن قبر أو قريب منه، أو مشهد يقصده المصلّون في أوقات الصلاة، يصنعون فيه ما ذكّر أو بعض ما ذكّر»^(٢).

كما بيّن الشيخ حسين بن غنّام الإحسائي المالكي (ت: ١٢٢٥هـ) ما كان عليه أهل زمانه فقال: «في كلّ بلد من القباب والمشاهد^(٣) التي لا يُنكر وجودها أحد، ولا تُكاد تحصى بحساب ولا عدد، ورفع القبور التي فيها وتغطيتها بالتّوابيت المتخذة من الأخشاب، ونشر غالي اللباس عليها وغالي الثياب، وتخليقها في كثير من الأيام والليالي بأنواع الأطياب، وغلقتها بالأقفال والأبواب، واتخاذ السّدنة لها والتّواب»^(٤).

مشكلة البحث:

منذ أن قامت الدّعوة الإصلاحية في نجد وهي تأخذ على نفسها إزالة كلّ مظاهر الشّرك والانحراف التي كانت موجودة، فكانت الانطلاقة الأولى في عهد الشيخ محمد بن عبد الوهّاب، ثم استمرّت الدّولة السّعودية في أطوارها الثلاثة - بفضل الله - على هذا النهج

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٨٨٨).

(٢) تطهير الاعتقاد عن أدراج الإلحاد، للأمير الصنعاني (ص ٨٧).

(٣) المشاهد: جمع مشهد، ويُقصد بها المساجد المبنية على القبور. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٨/٢٤).

(٤) العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدّين، لابن غنّام (ص ١٥٩).

السَّلْفِي الْمُبَارَك.

وبما أن رفع القبور والبناء عليها - زمن توحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ - بلغ من الشُّيُوع حدًّا جعل إنكاره هو المنكر لدى السَّواد الأعظم من المسلمين حتى من الخاصَّة^(١) وكانت مقبرة البقيع مشتملةً على قبور كثيرٍ من صحابة النَّبِيِّ ﷺ وأهل بيته الكريم؛ كان لهدم ما شيّد هناك دويٌّ كبير في أرجاء العالم الإسلامي حيث عوّل على هذه الحادثة خصومُ الدَّعوة الإصلاحية في حملاتهم التي تهدف إلى تشويه صورتها والتّنفير منها منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا.

والبحت يحاول أن يقف على بواعث الهدم ويشرح ظروفه، وأن يتتبّع ردود أفعال المخالفين وأهدافهم، معقبًا ذلك كلّهُ بمناقشة دعاواهم والرّدّ على شُبّهاتهم.

حدود البحث:

يتناول هذا البحث جميع ما كُتِب حول هذه القضية من النّاحيتين التّاريخية والعقدية، سواءً كان ذلك في مصنّفات علماء الدَّعوة الإصلاحية أم في تآليف خصومها ومناوئها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأسباب التّالية:

١- أنّ ما جرى من هدم أبنية البقيع ما هو إلاّ ثمرة من ثمرات الدَّعوة الإصلاحية التي نصر الله بها دينه وأحيا بها سنّة نبيه ﷺ - والفضل لله من قبل ومن بعد-، ولا ريب أن إبراز

(١) انظر على سبيل المثال ما ذكره العلامة حسين بن مهدي التّعمي (ت: ١١٨٧هـ) من أنه «ألقي إليه بعض أعيان الزّمن بمدينة صنعاء اليمن كتابًا ورد عليه من مكّة المشرفة! ذكر فيه ما حاصله: أنه وصل إلى هنالك سؤال في هذه المسألة، وأنه أجاب فيه مفتو الأربعة المذاهب بما يتضمّن التّشنيع على من دلّ على هدم القباب والمشاهد، وأشار بتخريب تلك المعازل والمعاهد». معارج الأبواب في مناهج الحق والصّواب (ص ٢٠) بتصرّف يسير.

ولا ينبغي أن يُستغرب صدور مثل هذه الفتوى في بعض الأزمنة التي تشدّد فيها عُربة الدّين، فقد أشار العلامة أبو الطيّب صدّيق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ) إلى أن «من غرائب الزّمان أنّ أهل مكّة يُخرجون كلّ من يسمعون أنه يعمل بالحديث ويُنكر التّقليد، ويضطرّونه إلى الخروج والجلء مع أنه مهاجرٌ غريب الدّار والأهل والوطن والسّكن، هاجر من ماله وأهله حبًّا لله ولرسوله، وسكن أشرف البلاد، وهو ليس بمشغول في ردّ أحد من أهل المذاهب ولا في الجهاد». كتاب: غربة الإسلام، للشيخ حمود التويجري (ص ٢٦٣).

دور علمائها وأثرهم الجميل على الأمة من نسبة الفضل لأهله.

٢- أن هذا العمل يُعدّ من محاسن الدولة السّعوديّة المباركة التي قامت على التّوحيد وحملت رايته في جميع أطوارها الثلاثة، على الرّغم من كثرة الصّغوط التي مورست من أجل ثنيها عن التّمسك بهذا النهج القويم.

٣- أن القبوريّين من صوفيّة وإماميّة استغلّوا حادثة الهدم منذ وقعت حتى الآن في التّشغيب على الدّعوة والتّشجيع على الدّولة بما لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة. وهذه الأسباب وغيرها كان من المتعيّن على المتخصّصين التّصدّي لذلك بدراسة تكشف عن الدّوافع الشرعيّة للهدم، وتبيّن ملبساته الحقيقيّة، وتناقش الشّبّهات التي تُثار حوله.

الدّراسات السّابقة:

على الرّغم من أهميّة الموضوع وحساسيّته والشّبّهات المثارة حوله والأكاذيب المنسوجة حوله والطّعون المبنية عليه إلّا أنّي لم أجد من أفردته بالبحث.

خطة البحث:

يتكوّن هذا البحث من مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النّحو التّالي:
المقدّمة.

المبحث الأوّل: الدّعوة الإصلاحية في نجد، وجهودها في محاربة مظاهر الشّرك والانحراف عند القبور.

وتحتّه مطلبان:

المطلب الأوّل: نبذة تاريخية عن ظروف نشأتها، وحقيقة دعوتها، وموقف النّاس منها.

المطلب الثّاني: جهود علماء الدّعوة في محاربة مظاهر الشّرك والانحراف عند القبور.

المبحث الثّاني: حكم البناء على القبور.

المبحث الثّالث: هدم القباب والمشاهد في البقيع، وموقف المخالفين منه.

وتحتّه مطلبان:

المطلب الأول: هدم القباب والمشاهد في البقيع.

المطلب الثاني: موقف المخالفين من الهدم، وأبرز دعاواهم.

خاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

إجراءات البحث:

- ١- عزو الآيات إلى مواضعها من المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٢- توثيق الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيتم بمجرد العزو، وإن كان في غيرهما خرّجته.
- ٣- توثيق النقول من مصادرها الأصلية.
- ٤- ترك التعريف بالأعلام والأماكن ونحو ذلك.
- ٥- قد أضطرر لاستعمال لفظ (الوهائية) عند الكلام عن علماء الدعوة الإصلاحية مجازاً لخصومها في إطلاقها لإقراراً بها.



المبحث الأول :

الدعوة الإصلاحية في نجد وجهودها في محاربة مظاهر الشرك والإنحراف عند القبور

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن ظروف نشأتها وحقيقة دعوتها ومواقف الناس منها

كانت بداية انطلاقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب من فيافي نجد، تلك الأرض
القاحلة والمنسيّة منذ قرون!

ولم تكن تلك البلاد الغارقة في الرّمال بمعزل عما أصاب العالم الإسلاميّ عموماً من
ضعف وتخلّف خيم على الحياة العامّة، بل كانت -بحكم ما اجتمع فيها من الظروف - أسوأ
حالة على الصّعيدين: (الدّيني) و(الدّنيوي)، فقد أصبحت عبارةً عن بُليدات متناحرة تُعاني
من شحّ الموارد الطبيعيّة، وصارت الأميّة هي السّمة الفاشية في أهلها الذين كانوا يعيشون
حياةً قاسية يغلب عليها طابع الخوف وعدم الاستقرار، فضلاً عن انتشار الجهل بالدّين
والعصبيّة، إلى غير ذلك^(١).

هذه حال حاضرة نجد، أمّا باديتها فحدّث ولا حرج عمّا كانت عليه من انتشار الجهل
والانشغال بالغزو والسّلب والنّهب وغير ذلك.

والحقيقة أنّ الكلام حول وضع نجد لن يتمّ دون الإشارة إلى الجانب السّياسي والواقع
الاجتماعيّ والحالة الاقتصاديّة إلّا أنّ ذلك لَمّا كان سيجرّنا إلى التّطويل -فضلاً عن ندرة
المصادر التي تكلمت عن تلك الحِقبة وما سبقها- آثرنا أن نُسلّط الضّوء على المقصود
بالأصالة في هذا البحث وهو الوضع الدّينيّ وبالأخصّ العقديّ.

فمن خلال المصادر القليلة التي بين أيدينا يمكن أن نتصوّر الوضع السّائد بين كثير من
النّجديّين آنذاك حيث «اندرست فيهم معالم الدّين، ووقع فيهم من الشّرك والبدع ما عمّ
وطمّ في كثير من البلاد إلّا بقايا متمسّكين بالدّين -يعلمهم الله تعالى-، وأمّا

(١) انظر: لمع الشّهاب في سيرة محمد بن عبد الوهّاب، للريكي (ص ٧٧)، نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسّام (١/١٥٨).

الأكثر من فساد المعروف بينهم منكرًا، والمنكر معروفًا، والسُّنَّةُ بدعةٌ والبدعةُ سُنَّةٌ، نشأ على هذا الصغير وهو عليه الكبير»^(١).

ومن ذلك أنهم كانوا يأتون قبر زيد بن الخطاب وقبر ضرار بن الأزور وغيرهما من القبور المنسوبة للصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ويهدون لغار بنت الأمير، ويتبركون بشجرة الطَّرفية والفحَّال وشجرة الذَّيب وشجرة أبي دجاجة^(٢).

كما فُتِنوا بأدعياء الولاية من أمثال: تاج وشمسان وأولاده وإدريس الأشقر وأولاده، وحطاب، وأبي حديدة، ويوسف، وحسين، وعثمان، وعبَّاس، فكانوا يدعونهم في الشَّدائد ويتقربون إليهم بالتَّذوير^(٣).

وقد جاء في رسالة الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود (ت: ١٢١٨هـ) إلى أهل المخلاف السُّليمانِي قوله: «لَمَّا مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ [يعني: وجوب إخلاص الدِّينِ لله وحده] وعرفنا أنه دينُ الرُّسُلِ اتَّبَعْنَاهُ وَدَعَوْنَا النَّاسَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَنَحْنُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى مَا عَلَيْهِ غَالِبُ النَّاسِ مِنَ الشُّرْكِ بِاللَّهِ؛ مِنْ عِبَادَةِ أَهْلِ الْقُبُورِ وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِالذَّبْحِ لَهُمْ وَطَلْبِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ، مَعَ مَا يَنْضَمُّ إِلَى ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْفَوَاحِشِ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَارْتِكَابِ الْأُمُورِ الْمَحْرَمَاتِ، وَتَرْكِ الصَّلَوَاتِ، وَتَرْكِ شِعَائِرِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَقَّ بَعْدَ خِفَائِهِ، وَأَحْيَا أَثَرَهُ بَعْدَ عَفَائِهِ، عَلَى يَدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، فَهَدَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ شَاءَ مِنَ الْأَنَامِ، وَهُوَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ الْمَأْبُورِ»^(٤).

(١) الدَّرُّ السُّنِّيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ، لِمَجْمَعَةِ الْعُلَمَاءِ (١/٤٤٢).

(٢) انظر: تاريخ ابن غنَّام (١/١٧٣) وما بعدها، الدَّرُّ السُّنِّيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ، لِمَجْمَعَةِ الْعُلَمَاءِ (١/٣٧٩)، ومقالة بعنوان «أماكن يُتْرَكُ بها في الدَّرْعِيَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ الدَّعْوَةِ السُّلَيْمَانِيَّةِ» بقلم: عبد الحكيم العواد - نُشِرَتْ فِي جَرِيدَةِ الْجَزِيرَةِ يَوْمَ الْأَحَدِ ٢١ صَفَرِ ١٤٢٨هـ، الْعَدَدُ ١٢٥٨٢-، مَسَائِلُ الْإِعْتِقَادِ عِنْدَ عُلَمَاءِ نَجْدٍ قَبْلَ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِلْعَبْدِ اللَّطِيفِ (ص ١١).

(٣) انظر: الرِّسَالَةُ الشَّخْصِيَّةُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (٥٢) وَ(٥٤) وَ(٧٥) وَ(٨٩) وَ(١٧٢) وَ(٢٤٠) وَ(٣٦٩)، كَشَفَ الْأَوْهَامِ وَالِاتِّبَاسِ عَنْ تَشْبِيهِ بَعْضِ الْأَغْيَابِ مِنَ النَّاسِ، لِابْنِ سَحَّانٍ (ص ٧٤)، مَسَائِلُ الْإِعْتِقَادِ عِنْدَ عُلَمَاءِ نَجْدٍ قَبْلَ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِلْعَبْدِ اللَّطِيفِ (ص ١١).

(٤) الدَّرُّ السُّنِّيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ، لِمَجْمَعَةِ الْعُلَمَاءِ (١/٢٦٦).

وأما أهل البوادي فقد كانوا «يتحاكمون في قصصهم وحوادثهم إلى العُرف لا إلى الشَّرع»^(١)، وكان فيهم أو في أكثرهم «من نواقض الإسلام أكثر من مائة ناقض!»^(٢). وعمومًا ف«الذي يُنكر البعث منهم أكثر ممن يُقرّ به، وأن الذي يَعْرِفُ الدِّينَ أَقْلُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، والذي يَضِيعُ الصَّلَوَاتُ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِي يَحَافِظُ عَلَيْهَا، والذي يَمْنَعُ الزَّكَاةَ أَكْثَرُ مَنْ يُؤَدِّيهَا»^(٣).

وإذا كان الرَّحالة الإنجليزي وليام بلجريف المتوفى سنة ١٨٨٨م -والذي مرَّ على الدِّيار النَّجديَّة بعد قيام الدَّعوة الإصلاحية بعقود- قد وصف أهلها بأنهم «أهملوا القرآن، وما عادوا يعرفون في أيِّ جهة تقع القبلة، وتناسوا الزَّكاة والصِّيَام والحجَّ»^(٤) فإنَّ للمرء أن يتساءل عن حالهم قبل قيام الدَّعوة!؟

ومن غير الممكن أن نستجلي بدقة موقفَ عموم علماء نجد من الممارسات الشَّركيَّة التي كانت موجودةً آنذاك لقلَّة الأدلَّة التي يمكن الاتِّكاء عليه في هذا الشَّأن، باستثناء علماء العارض الذين يمكن القول عنهم -على سبيل الاستظهار- إنهم كانوا في الغالب بين أحد رجلين؛ إمَّا راضٍ بما يجري وهذا هو شأن أكثرهم، وإمَّا ساخطٌ ولكنه عاجز عن الإنكار والتَّغيير^(٥).

وقد صرَّح الشَّيخ محمد بن عبد الوهَّاب (ت: ١٢٠٦هـ) بما كان عليه هو وعلماء العارض فقال: «وأنا أخبركم عن نفسي: والله الذي لا إله إلا هو لقد طلبتُ العلمَ واعتقدتُ مَنْ عرفني أنَّ لي معرفة، وأنا ذلك الوقت لا أعرفُ معنى لا إله إلا الله، ولا أعرفُ دينَ الإسلام قبل هذا الخير الذي منَّ الله به؛ وكذلك مشايخي ما منهم رجلٌ عرف ذلك.

(١) انظر: لمع الشَّهاب في سيرة محمد بن عبد الوهَّاب، للريكي (ص ٧٧). وانظر للاستزادة: دعوة الشَّيخ محمد بن عبد

الوهَّاب وأثرها في العالم الإسلامي، للسَّلمان (١٩).

(٢) الدَّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجديَّة لجماعة من العلماء (١٠/١١٣).

(٣) الرِّسائل الشَّخصيَّة لمحمد بن عبد الوهَّاب (ص ٢٣٥).

(٤) دعوة الشَّيخ محمد بن عبد الوهَّاب وأثرها في العالم الإسلامي، للسَّلمان (ص ١٧).

(٥) انظر: لمع الشَّهاب في سيرة محمد بن عبد الوهَّاب، للريكي (ص ٧٦)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسَّام

(١/١٣٠)، دعوة الشَّيخ محمد بن عبد الوهَّاب وأثرها في العالم الإسلامي (ص ١٨).

فَمَنْ زَعَمَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَارِضِ أَنَّهُ عَرَفَ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ عَرَفَ مَعْنَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ، أَوْ زَعَمَ عَنِ مَشَائِخِهِ أَنَّ أَحَدًا عَرَفَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ كَذَبَ وَافْتَرَى وَلَبَسَ عَلَى النَّاسِ، وَمَدَحَ نَفْسَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ»^(١).

وَإِذَا وَقَفْنَا عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ قَاضِي الدَّرْعِيَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى (ت: ١١٦٤هـ) حَيْثُ يَقُولُ: «لَا تَغْتَرُّوا بِمَنْ لَا يَعْرِفُ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَتَلَطَّخَ بِالشَّرْكِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَقَدْ مَضَى أَكْثَرَ حَيَاتِي وَلَمْ أَعْرِفْ مِنْ أَنْوَاعِهِ مَا أَعْرِفُهُ الْيَوْمَ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا عَلَّمَنَا مِنْ دِينِهِ»^(٢)؛ أَدْرَكْنَا أَنَّهُ لَا مَبَالِغَةَ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَعَلَى كُلِّ فِئَةٍ فِي هَذَا الْوَضْعِ الْمَتَخَمِ بِالْانْحِرَافَاتِ وَالْمَمْلُوءِ بِالْخِرَافَاتِ كَانَتِ الْإِنْطِلَاقَةُ الْأُولَى لِلدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الَّتِي شَرَّفَ اللَّهُ الشَّيْخَ الْمَجْدِدَ بِحَمَلِ لَوَائِهَا وَالنَّهْوِضَ بِأَعْبَائِهَا. وَلَمْ تَكُنْ بَقِيَّةَ بِلْدَانِ الْجَزِيرَةِ وَأَقَالِيمِهَا فِي الْجُمْلَةِ بِأَحْسَنِ حَالٍ مِنْ إِقْلِيمِ نَجْدٍ، فِي مَكَّةَ وَحَدَّهَا يَوْجَدُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِئَةِ قُبَّةٍ يَقَعُ عِنْدَهَا مِنَ الشَّرْكِ الصَّرِيحِ كَالِاسْتِغَاثَةِ بِالْأَمْوَاتِ وَالِاسْتِجَارَةِ بِقُبُورِهِمْ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^(٣)، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْحَالُ فِي مَكَّةَ - وَهِيَ مَهْبَطُ الْوَحْيِ وَمَهْدُ الرِّسَالَةِ وَمَنْبَعُ الْإِيمَانِ - فَكَيْفَ بغيرها، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٤).

• حَقِيقَةُ الدَّعْوَةِ:

الدَّعْوَةُ الْإِصْلَاحِيَّةُ فِي جَوْهَرِهَا الْحَقِيقِيِّ دَعْوَةٌ تَجْدِيدِيَّةٌ، غَايَتُهَا الْعُودَةُ بِالنَّاسِ مِنْ جَدِيدٍ إِلَى الْإِسْلَامِ الْخَالِصِ النَّقِيِّ كَمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَمَا تَمَثَّلَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَصْحَابُهُ الْكِرَامُ. وَلَا يَسْتَطِيعُ مَنْصَفُ دَرَسِ سِيرَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ وَوَقَفَ عَلَى أَصُولِ دَعْوَتِهِ - بَعِيدًا عَنِ دَعَاوَى الْخُصُومِ - أَنْ يَزْعِمَ أَنَّ لَهُ تَعَالِيمَ خَاصَّةً؛ ذَلِكَ أَنَّ دَعْوَتَهُ كَانَتْ دَعْوَةً مُخْلِصَةً لِلتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِعَادَةِ النَّاسِ إِلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

(١) الرِّسَالَةُ الشَّخْصِيَّةُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ص ١٨٧).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص ١٩٣).

(٣) انظُر: الدَّرَرُ السُّنِّيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ، لِجَامِعَةِ الْعُلَمَاءِ (٥/١٣٣)، عُنْوَانُ الْمَجْدِ فِي تَارِيخِ نَجْدٍ، لِابْنِ بَشَرَ (١/٢٦٣).

(٤) انظُر: تَارِيخُ ابْنِ غَنَامٍ (١/١٧٧) وَمَا بَعْدَهَا، الدَّرَرُ النَّضِيدُ فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، لِلشُّوكَاكِيِّ (ص ٧٣).

وقد أبان الشيخ محمد بن عبد الوهّاب رَحِمَهُ اللهُ (١٢٠٦هـ) في أكثر من موضع عن حقيقة دعوته فقال في رسالته إلى السّويدي من علماء العراق: «وأخبرك أي- والله الحمد- متبّع ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين الله به: مذهب أهل السنّة والجماعة الذي عليه أئمة المسلمين، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة، لكني بينت للناس إخلاص الدّين لله، ونهيّتهم عن دعوة الأحياء والأموات من الصّالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يُعبد الله به من الذّبح والنذر والتوكّل والسّجود وغير ذلك مما هو حقُّ الله، الذي لا يشركه فيه ملكٌ مقرب ولا نبيٌّ مرسل، وهو الذي دعت إليه الرُّسل من أولهم إلى آخرهم»^(١).

وقال في رسالته لأهل القصيم: «أشهد الله ومَن حضرني من الملائكة، وأشهدكم أي اعتقد ما اعتقدته الفرقة الناجية أهل السنّة والجماعة من الإيثار بالله وملائكته وكتبه ورسوله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره، ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، بل أعتقد أن الله ﷻ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير؛ فلا أنفي عنه ما وصف به نفسه، ولا أحرف الكلم عن مواضعه، ولا ألد في أسمائه وآياته، ولا أكيف، ولا أمثل صفاته تعالى بصفات خلقه؛ لأنه تعالى لا سمّي له، ولا كفؤ له، ولا ند له، ولا يُقاس بخلقه ...» إلى آخر ما جاء فيها^(٢).

وقال أيضاً: «أمّا مذهبنا فمذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنّة، ولا تُنكر على أهل المذاهب الأربعة إذا لم يخالف نصّ الكتاب والسنّة وإجماع الأئمة وقول جمهورها. والمقصود بيان ما نحن عليه من الدّين، وأنه عبادة الله وحده لا شريك له فيها بخلع جميع الشّرك، ومتابعة الرّسول فيها بخلع جميع البدع»^(٣).

• مواقف الناس منها:

طالما ووجهت الدّعوات الإصلاحية بألوان من التّحدّيات ووُضعت أمامها شتّى العراقيل، ومرّد ذلك في الغالب إلى أنّ الناس يصعب عليهم مفارقة ما ألفوه؛ فضلاً عن

(١) الرّسائل الشّخصية لمحمد بن عبد الوهّاب (ص ٣٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٨).

(٣) المرجع السابق (ص ١٠٧).

تقاطع تلك الدَّعوات مع مصالح كثير من المتنفذين الذين لا تتحقق مصالحهم إلا ببقاء الحال على ما هو عليه.

وقد تفاوتت مواقف الناس تجاه دعوة الشيخ إبان ظهورها، فمنهم من قبلها وهم الأقلون، وأمَّا الأكثرون فقد قابلوها بالرَّفض واتَّخذوا منها موقفاً عدائياً على الرَّغم من كون الشيخ لم يستعدِّهم فيبادئ أحداً بتكفير أو بيعته بقتال، وإنما بدأها بما أمر الله به من الدَّعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن تأمل المكاتبات التي كانت تجري بين الشيخ وبين بعض أبرز خصوم دعوته لفتَ نظره تَلَطُّفه معهم وتودُّده إليهم بمثل إخبارهم بمحبتهم وبدعائه لهم إلى غير ذلك^(١)، وإذا كان هذا حاله مع ألدَّ خصومه وأبرز مناوئيه فكيف بغيرهم؟!

وعوداً على بدء فقد بينَّ الشيخ في إحدى رسائله سبب إنكار بعض النَّاس لدعوته فقال: «أنكر هذا بعضُ الرُّؤساء لكونه خالف عادةً نشؤوا عليها»^(٢)، وأشار إليه أيضاً صاحب لمع الشَّهاب فقال: «أكابرُ ومشايخ سائر نجد لم يرضوا بشيوع هذا الدِّين وإذاعته؛ لأنه يفسد عليهم قوانينَ كليَّة وقواعدَ أصليَّة ووضعت عليها حكومتهم»^(٣).

وعلى كلِّ فقد تشكَّل فريق المعارضة من أقوى جبهتين على الإطلاق وهما: (المعارضة السِّياسية) ويقودها الأمراء، و(المعارضة العلميَّة) ويقودها العلماء^(٤).

وقد أخذت مواجهاتهم له أشكالا متعدِّدة ابتداءً من تسفيه الشيخ وتجهيله والتَّحريض عليه، ومروراً بتهديد مُناصريه، وانتهاءً بضخَّ سيل من الأكاذيب عنه والاستمرار في نشر

(١) ومن ذلك:

- قوله لعبد الله بن محمد بن عبد اللطيف - كما في الرسائل السَّخَّصِيَّة (ص ٢٥٠) -: «الله سبحانه نشر لك من الدُّكر الجميل، وأنزل في قلوب عباده لك من المحبة ما لم يؤته كثيراً من الناس»، وفي (ص ٢٥٧): «إني أحبُّك، وقد دعوتُ لك في صلاتي، وأتمنى من قبل هذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القيِّم».

- قوله للشيخ عبد العزيز الحصين - كما في الرسائل السَّخَّصِيَّة (ص ٣١٢) -: «إنَّ الكتاب لَمَّا وصل إلى الخادم وتأمَّل ما فيه من الكلام الحسن رفع يديه بالدَّعاء إلى الله بتأييد الشَّريف لَمَّا كان قصده الشَّريعة المحمَّديَّة».

(٢) الدرر السَّنيَّة في الأجوبة التَّجديَّة، لجماعة من العلماء (١ / ٦٥).

(٣) (ص ٦٧).

(٤) انظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (١ / ١٣٩)، دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب،

لعبد اللطيف (ص ٣٠).

الافتراءات المضلّلة على دعوته (١).

واللافت آنذاك أنه كلّما كبرت رُقعة نجاحات دعوته الإصلاحية وقوي نفوذها - سواءً على صعيد الأرض أو على مستوى الفكر - كلّما اتّسعت دائرة خصومها وازدادت الدعاوى التي يطلقونها والتي ما زال رجع صداها يتردّد في أطروحات المخالفين حتى يومنا هذا. غير أنّ هذا كلّه لم يفتّ في عضد الشيخ ولم يثنّ عزيمته عن مواصلة دعوته؛ لعلّنا بأنّ هذا الطّريق الشّاقّ هو طريق الأنبياء عليهم السلام، وأنه ما من أحد حمل راية إصلاح إلاّ لقي من النّاس مثل ما لقي هو أو أشدّ، وأنّ مرارة الحال تهون قياسًا بحلاوة المآل، والعاقبة للمتقين.

المطلب الثاني : جهود أئمة الدعوة في محاربة مظاهر الشرك والانحراف عند القبور

سبقت الإشارة إلى أنّ الدّعوة الإصلاحية قد أولت جانب التّوحيد عنايتها الكبرى، ومنشأ هذه العناية الخاصّة هو ما كان يُشاهد من شيوع الانحرافات الشّركية والبدعية بين النّاس، وفشو الأغاليط في المفاهيم الأساسية للتّوحيد حتى بين الخواصّ، مع كونه أصل الدّين وأساس الملة ورأس الأمر!

وغنيّ عن البيان أنّ علماء الدّعوة قد عنّوا ببيان أهميّة التّوحيد والتّنويه بفضله، وحرصوا على شرح مسأله وإقامة دلائله، كما لهجوا بالتحذير من الشّرك وأسبابه ووسائله، والتصدّي للمخالفين بكشف ضلالتهم وتفنيدهم وتبنيهم والردّ على إيراداتهم حتى بلغوا الغاية أو كادوا، ومن جملة ما تناولوه مسألة البناء على القبور باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لمشروعهم الإصلاحية الكبير، لا سيّما أنه كان في مكّة وحدها في وقت من الأوقات أكثر من ثلاثمائة قبة في أسفلها وأعلاها ووسطها حتى بيوتها! (٢).

وقد كانت جهودهم تسير في خطّين متوازيين:

(١) انظر على سبيل المثال: تاريخ ابن غنّام (١/٣٤٤).

(٢) انظر: الدرر السّنية في الأجابة النّجدية، لجماعة من العلماء (١٣٣/٥)، عنوان المجد في تاريخ نجد، لابن بشر

الخطّ الأول: الجهود العلميّة:

مَنْ طالع كتب علماء الدّعوة ورسائلهم التي كانوا يعثونها إلى مختلف الأقطار وجد فيها إشارات كثيرة إلى هذه المسألة، ومن ذلك - على سبيل المثال - ما جاء في رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب إلى أهل المغرب حيث يقول: «وأما ما صدر من سؤال الأنبياء والأولياء الشفاعة بعد موتهم وتعظيم قبورهم ببناء القباب عليها والسُّرُج والصَّلَاة عندها واتخاذها أعيادًا، وجعل السّدنة والنُّذور لها، فكلُّ ذلك من حوادث الأمور التي أخبر بوقوعها النبيُّ ﷺ وحدّث منها، كما في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تعبّد فنام من أمتي الأوثان»^(١).

وهو ﷺ همى جناب التّوحيد أعظم حماية، وسدّ كلّ طريق يوصل إلى الشُّرك، فنهى أن يُخصّص القبر وأن يُبنى عليه، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر^(٢).

وثبت فيه أيضًا أنه بعث عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمره أن لا يدع قبرًا مشرفًا إلّا سواه، ولا تمثالًا إلّا طمسه^(٣)؛ ولهذا قال غير واحد من العلماء: يجب هدم القُباب المبنية على القبور، لأنها أسست على معصية الرّسول ﷺ^(٤).

ولما سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن البناء على القبور أجاب بما نصّه: «أما بناء القباب عليها فيجب هدمها، ولا علمت أنه يصل إلى الشُّرك الأكبر»^(٥).

وأشار الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهّاب (ت: ١٢٤٢هـ) إلى «أن ما وُضِعَ من البناء على قبور الصّالحين صارت في هذه الأزمان أصنامًا تُقصد لطلب الحاجات، ويُتصرّع عندها، ويُهتَف بأهلها في الشّدائد كما كانت تفعله الجاهليّة الأولى»^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٢٥٢)، والترمذي في سننه برقم (٢٢١٩)، وأحمد في مسنده برقم (٢٢٥٠٥)، والحاكم في مستدركه برقم (٨٣٨) وغيرهم من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصّغير وزيادته برقم (٢٦٠١).

(٢) برقم (٩٧٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٦٩).

(٤) الرّسائل الشّخصيّة لمحمد بن عبد الوهّاب (ص ١١٣).

(٥) الدرر السّنيّة في الأجوبة التّجديّة، لجماعة من العلماء (٨٨/٥).

(٦) المصدر السّابق (١/٢٢٤).

وأشار الإمام سعود بن عبد العزيز (ت: ١٢٢٩هـ) في رسالته إلى سليمان باشا إلى أن «هذه المشاهد والأبنية التي على القبور قد كثرت وكثر الشرك عندها وبها، حتى صار كثيرٌ منها بمنزلة اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، بل أعظم شركاً عندها وبها!»^(١).

وبيّن الشيخ محمد بن عبد اللطيف (ت: ١٣٥٧هـ) في رسالته التي بعثها إلى كل من يراها من أهل عسير وكافة الحجاز واليمن مسلك أهل الدعوة تجاه هذه الظاهرة بقوله: «ونأمر بهدم القباب، ونهدم ما بُني على القبور، ولا يُزاد القبر على شبر من التراب وغيره»^(٢).

وقال الشيخان محمد بن عبد اللطيف (ت: ١٣٥٧هـ) وسليمان بن سحمان (ت: ١٣٤٩هـ): «هذه أحاديث رسول الله ﷺ الصّحيحة الصّريحة التي لا مطعن فيها ولا مغمز شاهدة بأنّ وضع القباب والبنيات على القبور والكتابة عليها وتخصيصها واتخاذها مساجد وإسراجها أمرٌ تقرّر في الشرع منعه، وسبق الحكم الجازم بالنهي عنه والكف عن ارتكابه، ومضت كلمة الحقّ بسدّ ذريعته، ظناً بنا أن نسلك سنن من قبلنا.

وإذا تأمل الناظر أعيان ما صحّ فيه النهي من الشارع في هذا الباب، ثم نظر إحصاء هذه الأمم وارتكابها وتلوّثها بأدرانها، وتهالكها على مناقضة كلّ نهي من تلك المناهي بفعل عين المنهي عنه طال تعجّبُه، كون هذه الخلوف ضلّت عن ذلك الرشد الأسعد، فعمدوا إلى كلّ ما تُهوا عنه فواقعه»^(٣).

ومن جهة أخرى فقد أشار العلامة الشوكاني إلى جهود أئمة الدعوة بقوله: «ما زال الوافدون من سعود^(٤) يقدون إلينا إلى صنعاء إلى حضرة الإمام المنصور، وإلى حضرة ولده الإمام المتوكّل بمكاتيب إليهما بالدعوة إلى التوحيد وهدم القبور المشيدة والقباب المرتفعة، ويكتب إليّ أيضاً مع ما يصل من الكتب إلى الإمامين، ثم وقع الهدم للقباب والقبور المشيدة

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لجماعة من العلماء (٥/ ٨٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٧٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٠٣).

(٤) يقصد بذلك: الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود رحمه الله.

في صنعاء وفي كثير من الأماكن المجاورة لها، وفي جهة ذمار وما يتصل بها»^(١).

ولم يكتفِ علماء الدَّعوة بأسلوب التَّقْرِير وإنما استعملوا أسلوب الرَّدِّ ومقارعة الخصوم، فمثلاً حين أَلَّفَ علوي بن أحمد الحداد الحضرمي (ت: ١٢٣٢هـ) كتابه «مصباح الأنام، وجلاء الظلام»، في ردِّ شُبه البدعيِّ النَّجديِّ التي أضلَّ بها العوامَّ، والذي حشاه بألوان البلايا ونَصَرَ فيه ضلالات القبوريين التي منها تأكيد جواز بل مشروعية بناء القُبوب والأضرحة والمزارات على قبور الصالحين تصدَّى له العلامة سليمان بن سَحْمَان بردَّ أباطيله وتفنيده دعاواه في كتابه النَّفيس «الأسنة الحداد في الردِّ على علوي الحداد».

الخط الثاني: الجهود العملية:

كان الشَّيخ محمد بن عبد الوهَّاب شديد الإخلاص للمبادئ التي آمن بها ونذر نفسه لها ودعا النَّاس إليها، فبعد أعوامٍ من الدَّعوة إلى إخلاص العبادة لله وحده والتَّحذير من الشُّرك جاءت الخطوة العمليَّة الأولى في هذا الاتِّجاه على يديه، وذلك حين أمر بهدم القُبوب والمساجد المبنية على قبور بعض الصَّحابة في «الجُبَيْلة» وإعادتها على السُّنة، وقطع الأشجار التي يقصدها النَّاس للتَّبَرُّك، كما باشر بيده قطع شجرة الذَّيب^(٢).

وما من شكَّ بأن هذا العمل الشَّجاع من أعظم ما هيَّج العوامَّ ضدَّ دعوة الشَّيخ حيث ظنُّوا أنه بهذا ينتقص من حرمة الصَّالحين، كما أنَّ خصوم الدَّعوة رأوا فيها فرصةً سانحةً للتَّنفيذ منها والتَّشنيع على صاحبها، فطفقوا يكتبون علماء كلِّ ناحية لتأليبهم واستنفارهم، وقد أشار الشَّيخ إلى هذا في رسالته التي بعثها إلى علماء البلد الحرام حيث قال: «جرى علينا من الفتنة ما بلغكم وبلغ غيركم، وسببه: هدم بُنيانٍ في أرضنا على قبور الصَّالحين، فلما كَبُر هذا على العامَّة لظنِّهم أنه تنقيص للصَّالحين، ومع هذا نهيناهم عن دعواهم، وأمروناهم بإخلاص الدُّعاء لله، فلما أظهرنا هذه المسألة مع ما ذكرنا من هدم البُنيان على القبور، كَبُر على العامَّة جدًّا، وعاصدهم بعضٌ من يدَّعي العلم؛ لأسباب أُخر التي لا تخفى على مثلكم،

(١) البدر الطالع، للشوكاني (١/ ٢٦٢). وانظر أيضًا: حوليات يانبة، لمؤلف مجهول (ص ٢٢).

(٢) انظر: تاريخ ابن غنَّام (١/ ٢١٥) وما بعدها.

أعظمها أتباع هوى العوامّ مع أسباب أحر، فأشاعوا عناّ أنّا نُسب الصّالحين وأنّا على غير جادة العلماء، ورفعوا الأمر إلى المشرق والمغرب...»^(١).

ويمكن القول بأنّ هذه الخطوة الجريئة كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت فتيل المواجهات بصورة شمولية إذ أخرجتها من دائرتها المحليّة الضيقة وفتحت أعين المخالفين في كلّ مكان، وبذلك دخلت الدّعوة مرحلة جديدة من المواجهات تكالب فيها الخصوم عليها من كلّ حدب وصوب، والله غالبٌ على أمره ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون.

غير أنّ ذلك لم يثن الدّعوة الإصلاحية -مثلة بعلمائها ورجال دولتها- عن مواصلة الائتام بالهدي النبويّ المبارك الذي أحياه الشيخ محمد؛ حسماً لذرائع الشّرك، وتنفيراً للنّاس من الإشراف بالله ما أمكن^(٢)، فكانوا يهدمون القُباب والمشاهد وما في معناهما^(٣) في كلّ ما تطؤه أقدام خيولهم من البلاد، حتى وصلوا -أيام الدولة السّعودية الأولى- إلى أرض كربلاء فهدموا القُبة الموضوعة على القبر المزعوم للحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٤)، وجميع القباب والمشاهد الموجودة خارج سور بلدة الزبير^(٥).

وقد ذكر المؤرّخ محمود فهمي المهندس (ت: ١٣١١هـ) في كتابه البحر الزّاهر «أنّ النّجديين بعد دخولهم لمكة هدموا فيها ما يزيد على ثمانين قبةً فاخرة مبنية على قبور وأضرحة منسوبة لآل بيت النّبوة»^(٦).

(١) الرّسائل الشّخصية لمحمد بن عبد الوهّاب (ص ٤٠). وانظر للاستزادة: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، لزيني دحلان (ص ٣٠٣) وما بعدها.

(٢) انظر: الدرر السّنية في الأجوبة النّجديّة، لجماعة من العلماء (١/ ٢٣٣) و(١/ ٥٧٠).

(٣) وذلك كبيت السيّدة خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وبعض الرّوايا المنسوبة لبعض الأولياء في مكة، وكذلك بستان فاطمة الموجود في صحن المسجد النبويّ وغيرها. انظر: الدرر السّنية في الأجوبة النّجديّة، لجماعة من العلماء (١/ ٢٣٣)، الدّعوة إلى الله في أقطار مختلفة، لتقيّ الدّين الهلالي (ص ١٢٩).

(٤) انظر: عنوان المجد في تاريخ نجد، لابن بشر (١/ ٢٥٧).

(٥) انظر: المصدر السّابق (١/ ٢٨٠).

(٦) بواسطة مقدّمة الشّيخ سليمان الخراشي على تاريخ ابن غنّام (١/ ١٠٢). وانظر للاستزادة: عنوان المجد في تاريخ نجد، لابن بشر (١/ ٢٦٣)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (٣/ ١٨٩).

وفي المدينة هدموا القباب المشيدة على قبور أهل البقيع - على ما سيأتي بيانه بإذن الله-، وفي الطائف هدموا المشهد المقام على قبر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١) حتى أتوا على الحجاز كله^(٢)، وهكذا حتى «زال - بحمد الله- ما كان بنجد وما يليها من القباب والمشاهد والمزارات والمغارات، وقطع الأشجار التي يتبرك بها العامة، وبعث السعاة لمحو آثار البدع الجاهلية من الأوتار والتعاليق والشركيات»^(٣).



(١) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعة، للتويجيري (١/٥٢٦).

(٢) كشف الارتباب في أتباع محمد بن عبد الوهاب، لمحسن الأمين (ص ٥٣).

(٣) انظر: الدرر السننية في الأجوبة النجدية، لجماعة من العلماء (١/٤٦٠).

المبحث الثاني : حكم البناء على القبور

لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَغَيَّرُ بَعْدَ مَوْتِهِ تَغْيِيرًا قَبِيحًا فَيَتَنَاثَرُ لَحْمُهُ وَتَتَأَكَلُ مَحَاسِنُهُ وَتُتَبَّنِ رَائِحَتُهُ - فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ عُرْضَةً لِلضُّوَارِي فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ - كَانَتْ مَوَارَاةَ جُثْمَانِهِ فِي التُّرَابِ مِنْ إِكْرَامِهِ، إِذْ يَحْصِلُ بِذَلِكَ «صَوْنُهُ عَنْ انْتِهَاكِ جِسْمِهِ، وَانْتِشَارِ رِيحِهِ الْمَسْتَلْزِمِ لِلتَّأْذِي بِهَا وَاسْتِقْدَارِ جِيْفَتِهِ»^(١)، كَمَا قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ (ت: ١٣١هـ) : «كَانَ يُقَالُ: مِنْ كِرَامَةِ الْمَيِّتِ عَلَى أَهْلِهِ تَعْجِيلُهُ إِلَى حُفْرَتِهِ»^(٢).

وَلِهَذَا امْتَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّاسِ عَمُومًا بِالذَّفَنِ فَقَالَ: ﴿أَلَّا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَانًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥ - ٢٦]، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

هَذَا مِنْ جِهَةِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْقَبْرِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَقْبُورِ فَإِنَّ النَّصُوصَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ عَاجِزٌ كُلُّ الْعَاجِزِ عَنْ إِيْصَالِ النَّفْعِ لِسِوَاهُ، بَلْ هُوَ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ إِلَى بَرٍّ غَيْرِهِ بِهِ وَإِحْسَانِهِ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(٣).

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْقَبْرِ مَعْنَى سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ كَانَ الْمَشْرُوعُ فِي هَيْئَتِهِ الظَّاهِرَةَ أَنْ يُرْفَعَ نَحْوَ شِبْرِ^(٤) لِيُعْرَفَ أَنَّهُ قَبْرٌ فَيُدْعَى لِصَاحِبِهِ، وَلَا يُهَانَ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ أَوْ الْقَعُودِ فَوْقَهُ^(٥) وَلِيَرُدَّ الْمَاءَ عَنْهُ

(١) حاشية الجمل على شرح المنهج (٢/١٩٥).

(٢) انظر: المقاصد الحسنة، للسخاوي (١٤١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: صحيح ابن حبان (١٤/٦٠٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧/٣٦)، الحاوي الكبير، للهاوردي (٣/٢٥)، عمدة القاري، للعيني (٨/٢٢٥)، تلخيص الحبير، لابن حجر (٢/١٣٢)، تحفة الأحوذى، للمباركفوري (٤/١٢٨).

(٥) انظر: صحيح مسلم (٢/٦٦٧) و(٢/٦٦٨)، مصنف ابن أبي شيبة (٣/٢٣)، سنن أبي داود (٣/٢١٧)، سنن الترمذي (٣/٣٦٦)، المغني، لابن قدامة (٢/١٩٢)، تحفة الأحوذى، للمباركفوري (٤/١٣٠).

وما إلى ذلك^(١)، وأما ما زاد على هذا القدر فيجب تسويته^(٢).

كما حرص النبي ﷺ على حماية جانب التوحيد بقطع كافة الطرق الموصلة للشرك بالقبور من بناء المساجد عليها وقصد الصلاة عندها وإليها^(٣)، وإسراجها^(٤)، وتخصيصها^(٥)، والكتابة عليها^(٦)، وزيارة النساء لها^(٧)، وشد الرحال إليها^(٨)، واتخاذ قبره ﷺ عيداً^(٩) - وقبر غيره أولى من قبره بالنهي - إلى غير ذلك.

ولا ريب أن الواقع يشهد على أن هذه الأمور - وما في معناها - كانت سبباً في حدوث الشرك، حيث أفضت مع مرور الوقت وغلبة الجهل إلى سؤال الأموات قضاء الحاجات، والاستغاثة بهم في تفرج الكربات، والذبح لهم، والطواف على قبورهم وغير ذلك. وعوداً على بدء، فإن الأدلة على تحريم البناء على القبور كثيرة ومتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأحاديث المرفوعة، ومنها ما يلي:

١ - ما جاء عن أم حبيبة وأم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبشة فيها تصاوير، فذكرتا للنبي ﷺ فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(١٠).

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٣/٣).

(٢) انظر: صحيح مسلم برقم (٩٦٨) و(٩٦٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٦٦٧/٢)، سنن أبي داود (٢١٧/٣)، صحيح ابن خزيمة (٧/٢)، صحيح ابن حبان (٩١/٦).

(٤) انظر: سنن أبي داود (٢١٨/٣)، صحيح ابن حبان (٧/٤٥٢).

(٥) انظر: صحيح مسلم (٦٦٧/٢)، صحيح ابن حبان (٧/٤٣٤).

(٦) انظر: سنن الترمذي (٣٦٨/٣)، سنن ابن ماجه (٤٩٨/١)، مصنف ابن أبي شيبة (٣/٢٥).

(٧) انظر: سنن أبي داود (٢١٨/٣)، سنن الترمذي (١٣٦/٢)، سنن النسائي (٩٤/٤)، مسند أحمد بن حنبل (١/٣٣٧)، سنن البيهقي الكبرى (٧٨/٤).

(٨) انظر: صحيح البخاري (٣٩٨/١)، صحيح مسلم (٢/١٠١٤).

(٩) انظر: سنن أبي داود (٢١٨/٢)، مسند أحمد بن حنبل (٣٦٧/٢)، مصنف ابن أبي شيبة (٢/١٥٠).

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤١٧)، ومسلم في صحيحه برقم (٥٢٨).

٢- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

قالت عائشة: لولا ذلك لأبرز قبره خشياً أن يتخذ مسجداً^(١).
واتخاذ القبور مساجد لا يقتصر على الصلاة عندها فقط، وإنما يشمل (بناء المساجد على القبور) أيضاً قوله في الحديث الذي قبله: «إِنَّ أَوْلَنكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا»، ولهذا بوب عليه البخاري في صحيحه بقوله: «باب: ما يُكره من اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ عَلَى الْقُبُورِ»^(٢)، وُوبَّ عَلَيْهِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِ«بَابِ: النَّهْيُ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ»^(٣).

٣- عن جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»^(٤).

٤- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٥).

ومن تأمل جزءي الحديث وكيف قرن ﷺ بين الدعاء بالآلا يجعل الله قبره وثناً وبين لعنه من بنوا مساجد على قبور الأنبياء علم أن بناء المساجد عليها هو من اتخاذها أوثاناً تُعبَد من دون الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «الصلاة عندها [يعني: القبور] واتخاذها مساجد ضرب من عبادة الأوثان وسبب إليه؛ لأن عبادة الأوثان ما كانوا يقولون: إن تلك الحجارة والخشب خلقتهم، وإنما كانوا يقولون: إنها تماثيل أشخاص معظمين من الملائكة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤١٧٧)، ومسلم في صحيحه برقم (٥٢٩).

(٢) انظر: (٤٤٦/١).

(٣) انظر: (٣٧٥/١).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٢).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٧٣٥٢)، والحميدي في مسنده برقم (١٠٢٥)، وقال عنه شعيب الأرناؤوط في تحريجه لأحاديث المسند: «إسناده قوي».

والنَّجُومُ أَوْ الْبَشَرُ، وَأَنَّهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ، فَإِذَا تَوَسَّلَ الْعَبْدُ بِالْقَبْرِ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ عَابِدٌ وَثَنٌ حَتَّى يَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَفَعَاءٌ وَشُرَكَاءُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وِئٌ وَلَا شَفِيعٌ» (١).

٥- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ» (٢).

ومما يُلْحِظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّعْنَ تَارَةً يَكُونُ عَامًّا وَتَارَةً يَكُونُ خَاصًّا، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا بَيَّنَّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ حَيْثُ قَالَ: «عَمَّ بِالنَّهْيِ أَنْ يُتَّخَذَ شَيْءٌ مِنَ الْقُبُورِ مَسْجِدًا، وَخَصَّ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لِأَنَّ عَكُوفَ النَّاسِ عَلَى قُبُورِهِمْ أَعْظَمُ وَاتَّخَاذَهَا مَسَاجِدَ أَكْثَرَ» (٣).

٦- عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ» (٤).

ووجه الدلالة من الحديث أنه ما دام النهي ثابتاً فهو للتحرير على المختار - وهو قول الجمهور -؛ بدلالة قول الله تعالى: ﴿وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنهَوْا﴾ [الحشر: ٧]، وبدلالة قوله ﷺ: «وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ» (٥).

٧- عن أبي الهيثج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: «أَلَا أبعثُكَ عَلَى مَا بعثني

(١) شرح العمدة، لابن تيمية (٤/٤٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٢٣٦)، والترمذي برقم (٣٢٠)، والنسائي في سننه الكبرى برقم (٢١٧٠)، وأحمد في مسنده برقم (٢٠٣٠)، وابن حبان في صحيحه برقم (٣١٨٠).

والحديث حسنه الترمذي عقب إخراج، وصححه ابن السكك كما في تحفة المحتاج لابن الملقن (٢/٣٢)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تحريجه لأحاديث المسند: «حسن لغيره دون ذكر (الشرح)».

(٣) شرح العمدة، لابن تيمية (٤/٤٦٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٧٠).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٨٥٨)، ومسلم في صحيحه برقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وانظر للاستزادة: المحصول في علم الأصول، للترازي (٢/٤٦٩)، البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٢/١٠٠)، جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٣٣١)، أضواء البيان، للشنقيطي (٢/٣٠٢).

عليه رسول الله ﷺ؟! أن لا تدع تماثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مُشرفاً إلا سويته»^(١).

ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أمر بتسوية القبر المُشرف - وهو المرتفع^(٢) - والأصل في الأمر الوجوب، وقَرْنُهُ القبور المرتفعة بالتماثل في الأمر بالتسوية والطمس دالٌّ على التَّحريم، كما أن من غير الممكن أن يكون بعثُ ﷺ لعليٍّ لمجرد إزالة ما هو مكروه كراهةً تنزيهيةً فحسب؛ لأن المكروه تنزيهياً لا إثم فيه ولا ذم عليه.

وإذا ثبت أن رفع القبر عن القدر المشروع منكر محرّم فإنَّ تحريم البناء عليه من باب أولى، كما قال سَحْنُون (ت: ٢٤٠هـ): «هذه آثارٌ في تسويتها، فكيف بمن يريد أن يني عليها؟!»^(٣). وقال العلامة الشوكاني: «من رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القُبُ والمشهدُ المعمورة على القبور»^(٤).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) إلى أن النبي ﷺ «قَرَنَ بين طمس التماثل وتسوية القبور المشرفة لأن كليهما ذريعةٌ إلى الشرك»^(٥)، إذ «الشرك يحصل بهذا وبهذا»^(٦) «بتماثل الأنبياء والصالحين وبقبورهم»^(٧).

وقال أيضاً: «جمع النبي ﷺ بين محق التماثل وتسوية القبور المشرفة إذ كان بكليهما يُتوسَّل بعبادة البشر إلى الله»^(٨).

٨- أن يقال: إن السُّنة الفعلية دلّت دلالةً قاطعةً على التَّحريم أيضاً، فمن المعلوم أن جماعات من أكابر الصحابة وغيرهم قد ماتوا في حياته صلوات الله وسلامه عليه ولم ينقل عنه حرف واحد في كونه رفع قبر أحد منهم أو بنى عليه إطلاقاً^(٩).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٦٩).

(٢) انظر: أساس البلاغة، للزمخشري (ص ٣٢٦)، مرقاة المفاتيح، للقاري (٤/ ١٥٥).

(٣) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس (١/ ١٨٩).

(٤) نيل الأوطار، للشوكاني (٤/ ١٣١).

(٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ٤٧٧). وانظر أيضاً: (٢/ ٤٣٧).

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧/ ٤٦٢).

(٧) الرد على الإحنائي، لابن تيمية (ص ١٦٠).

(٨) شرح العمدة، لابن تيمية (٤/ ٤٤٩).

(٩) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ٤٧٩)، الروضة الندية، لصديق حسن (١/ ٤٦٩).

القسم الثاني: عمل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

الصحابة هم سادات المسلمين، وهديهم القوي والفعلية خصيصة لا يشاركهم فيها أحد، ذلك أنهم عايشوا الرسول، وشاهدوا التنزيل، وحضروا التأويل، فكانوا «أفضل هذه الأمة، وأبرها قلوباً، وأعمقها علماً»^(١)، فهيهات أن يدرك أحد شأوهم في العلم بالدين، ولا أن يبلغ منزلتهم في اتباع سيّد المرسلين، وإذا كان الصحابة مع التابعين كالعلماء مع العامة فكيف بمن دونهم؟!^(٢)

والحقيقة أن المنقول عن الصحابة الكرام من أقوالهم وأفعالهم متوافق بصورة كلية مع تعاليم النبي ﷺ وهديه في القبور، ولم تختلف الرواية عنهم في أن رفعها والبناء عليها من الأمور المنكرة، ومما ورد عنهم في هذا الخصوص ما يلي:

١ - عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُلْحِدَ وَنُصِبَ عَلَيْهِ اللَّبَنُ نُسْبًا، وَرُفِعَ قَبْرُهُ مِنَ الْأَرْضِ نَحْوًا مِنْ شَبْرٍ»^(٣).

فهذا قبر النبي ﷺ الذي هو أشرف الخلق وأعظمهم مكانة، ولو كان رفع قبره عاليًا أو البناء عليه جائزًا لكان أصحابه أسرع الناس إليه، فما كان أحد أحب إليهم ولا أجل في نفوسهم منه.

٢ - عن القاسم بن محمد (ت: ١٠٧هـ) أنه قال: «دخلت على عائشة، فقلت: يا أمّهُ، اكشفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مُشْرِفَةٍ وَلَا لَاطِئَةَ...»^(٤).

٣ - عن ثمامة بن شفي (ت: قبل ١٢٠هـ) قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوي، ثم قال: «سمعت رسول الله

(١) جزء من أثر أخرجه أبو نُعيم في حلية الأولياء (١/ ٣٠٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (٩٧/ ٢) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: روضة الناظر، لابن قدامة (١٣٩).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (٦٦٣٥)، والبيهقي في سننه الكبرى برقم (٦٥٢٧)، وحسنه الألباني في أحكام الجنائز (١٥٣)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند عند كلامه على الحديث رقم (٢٣٩٣٤).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٢٢٠)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ٩٤٥)، والحاكم في مستدركه برقم (١٣٦٨)، والبيهقي في سننه الكبرى برقم (٦٥٤٩)، وقد حسنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود برقم (٣٢٢٠).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا»^(١).

قال الحافظ النووي (ت: ٦٧٦هـ) -تعليقاً على هذا الحديث-: «فيه أنّ السُّنَّةَ أنّ القبر لا يُرْفَعُ على الأرض رفْعاً كثيراً، بل يُرْفَعُ نحو شبر»^(٢).

٤- عن عامر بن أبي موسى الأشعريّ (ت: ١٠٣هـ) أنّ أباه أوصى حين حضره الموتُ فقال: «إذا انطلقتم بجنّازتي فأسرعوا المشي، ولا يتبعني مُجَمَّرٌ، ولا تجعلوا في لحدي شيئاً يحول بيني وبين التراب، ولا تجعلوا على قبري بناءً»^(٣).

٥- عن عبد الرحمن بن شماسه (ت: ١٠١هـ) أنه لما حضرت الوفاة عمرو بن العاص أوصى ابنه عبد الله بوصية جاء فيها: «ولا تجعلن في قبري خشبة ولا حجراً»^(٤).
قال ابن القاسم (ت: ١٩١هـ): «لا أرى قول عمرو (لا تجعلوا على قبري حجراً) إلا أنه أراد من فوّه على معنى البناء»^(٥).

٦- عن عبد الله بن شريحيل بن حسنة (ت: ١٣٥هـ) قال: «رأيت عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ، فَمَرَّ بِقَبْرِ فَقَالُوا: هَذَا قَبْرُ أُمِّ عَمْرٍو بِنْتِ عُثْمَانَ فَأَمَرَ بِهِ فَسُوِّيَ»^(٦).

٧- عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إنّ تسوية القبور من السُّنَّةِ، وقد رَفَعَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلَا تَشَبَّهُوا بِهِمْ»^(٧).

٨- عن عبد الرحمن بن مهران -مولى أبي هريرة- أنه قال: لَمَّا نَزَلَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ الْمَوْتُ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٦٨).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣٦/٧) بتصرف يسير.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٩٥٦٥)، وابن حبان في صحيحه برقم (٣١٥٠)، وقال عنه الألباني في تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (ص ٩٢): «إسناده قوي»، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لأحاديث المسند: «إسناده حسن».

(٤) أخرجه عبد الله بن المبارك في كتاب الزهد برقم (٤٤٠)، وأحمد في مسنده برقم (١٧٨١٥)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند: «حديث صحيح، وهذا إسناد حسن».

(٥) التاج والإكليل، لابن المواق (٢/٢٤٢). وانظر أيضاً: مواهب الجليل، للحطّاب (٢/٢٤٢).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١١٧٩٥)، وابن شبة في أخبار المدينة (٢/١٣٢)، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٤٣١) و(٦٢٩)، وصححه الألباني في تحذير الساجد (ص ٨٨) عن عبد الله.

(٧) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير برقم (٨٢٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٥٧): «رجاله رجال الصّحيح».

قال: «لا تضربوا على قبري فُسْطَاطًا»^(١).

٩- عن أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ أُوصِيْتُ أَهْلِي أَنْ لَا يَتَّبِعُونِي بِنَارٍ، وَلَا يَضْرِبُوا عَلَيَّ قَبْرِي فُسْطَاطًا»^(٢).

١٠- عن عبد الله بن يسار قال: «مرَّ عبدُ الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر -أخي عائشة- وعليه فُسْطَاطٌ مضروب، فقال للغلام: انزعه فإنما يُظَلُّه عمله»^(٣).

وعلى الرغم من أن وضع الفساطيط -التي هي بيوتٌ من الشعر^(٤)- على القبر كان مؤقتًا وليس دائمًا إلا أن هؤلاء منعوا منه إلحاقًا منهم له بالبناء^(٥)، ويدلُّ على أن هذه هي العلة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١١٧٤٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم (٢٣٣٦)، وابن سعد في طبقاته الكبرى (٣٣٨/٤)، والبيهقي في سننه الكبرى برقم (٦٦٣٦)، وصحَّح إسناده ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٤٤٣/٧)، والألباني في تحذير السَّاجِد (ص ٩٧)، وفي أحكام الجنائز (ص ٧٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٦٢٠٥)، وابن شبة في أخبار المدينة (٦٦/١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٩٥/٢٠)، وصحَّحه الألباني بمجموع طرقه في تحذير السَّاجِد (ص ٩٧).

(٣) أخرجه ابن سعد في طبقاته الكبرى (٢٢/٥) [طبعة مكتبة الخانجي]، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٢/٣٥). وانظر للاستزادة: تعليق التعليق (٤٩٣/٢)، فتح الباري (٢٢٣/٣)، كلاهما لابن حجر.

(٤) انظر: فتح الباري، لابن حجر (٢٢٣/٣)، تاج العروس، للزبيدي (٥٤٣/١٩).

(٥) ما قرَّرنه هنا لا يتعارض مع ما نقل عن عددٍ من الصحابة وغيرهم من أنهم ضربوا فساطيط على بعض القبور، وذلك أنه مخرَّج على أمور، منها:

الأول: أنها لم توضع لذات القبر وإنما لغرض آخر متعلِّق بالأحياء، فقد روى ابن سعد في طبقاته الكبرى (١١٣/٨) وأبو عروبة الخزازي في كتاب الأوائل (ص ١٤٦) عن محمد بن المنكدر أنه قال: «مرَّ عمرُ على حفارين يحفرون قبر زينب في يوم صائف، فقال: لو أني ضربتُ عليهم فُسْطَاطًا، فكان أولُ فسْطَاطٍ ضرب على قبر»، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٤٣١/٣) عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أنه قال: «أولُ فسْطَاطٍ ضُربَ على قبر أحد من المسلمين لعل قبر زينب بنت جحش، وكان يومًا حارًّا».

وقد حمل بعض العلماء ما أخرجه البخاري في الجامع الصحيح (٤٤٦/١) -معلِّقًا بصيغة الجزم-: «لما مات الحسن بن الحسن بن عليٍّ ﷺ ضربت امرأته القبة [يعني: الخيمة] على قبره سنةً على أنها [إنما] ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بقبره وتعليقًا للنفس، وتخييلًا باستصحاب المألوف من الأُنس ومكابرة للحسن، كما يُتعلَّل بالوقوف على الأطلال البالية، ومخاطبة المنازل الخالية». انظر: فتح الباري، لابن حجر (٢٠٠/٣).

وقال آخرون: «الظاهر أنه لاجتماع الأحياء للذكر والقراءة وحضور الأصحاب للدعاء بالمغفرة والرحمة». انظر: مرقاة المفاتيح، لعلي القاري (٢٠٥/٤).

الثاني: أن يكون المقصود حماية القبر، وقد نصَّ على هذه العلة الإمام إسحاق بن راهويه حين سئل عن ضرب =

صنِعَ بعض العلماء كالبيهقي (ت: ٤٥٨هـ) في سُنَّته الكبرى حيث ذكر بعضها في «باب: لا يُبنى على القبور ولا تُجصَّص»^(١)، وقبله الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) الذي ذكر -تعليقاً- قصَّةَ ضَرْبِ امرأة الحسن بن الحسن بن عليِّ قُبَّةً على قبره سنَّةً ثم رفعتها في «باب: ما يكره من اتِّخاذ المساجد على القبور»^(٢).

القسم الثالث: الآثار عن التابعين وتابعيهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

«كان السلف يأمرن بتسوية القبور»^(٣)، ومن استقرأ أخبارهم وتتبع سيرهم علم أنه لم يكن قد أحدث في عهد الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم مشهد في شيء من بلاد الإسلام على اتِّساع رقعتها^(٤).

=الفسطاط - كما في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه (٣٢٤/١) فقال:- «إذا تَحَوَّفَ على نبش القبر فإن فعلوا فلا بأس، فأما للتَّعظيم فلا»، وكذلك الفقيه ابن حبيب المالكي حيث قال: «أراه في اليوم واليومين والثلاثة واسعاً إذا خيف من نبش أو غيره». عمدة القاري، للعيني (١٣٤/٨)، التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح، لابن الملقن (١٧/١٠).

وعلى أحد هذين المخرجين يُجمل أيضاً ما أخرجه ابنُ أبي شيبَةَ في مصنَّفه برقم (١١٧٥٠) -واللفظ له-، والحاكم في مستدركه على الصَّحاحين برقم (٦٣١٣) والخطيبُ البغدادي في موضح أوهام الجمع والتَّفریق (٣٣٢/٢) عن عمران ابن أبي عطاء أنه قال: «شهدتُ وفاة ابن عباس، فوليةُ ابنِ الحنفيةِ فبنى عليه بناءً ثلاثة أيام». وانظر للاستزادة: قُرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمجموعة من العلماء (ص ٦٣).

الثالث: أن يكون المنقول غير ثابت أصلاً، ومنه ما أخرجه ابنُ سعد في طبقاته الكبرى (١١٣/٨) عن ثعلبة بن أبي مالك قال: «رأيتُ يومَ مات الحكمُ بن أبي العاص في خلافة عثمان ضُربَ على قبره فُسطاط في يوم صائف، فتكلَّم النَّاسُ فأكثرُوا في الفُسطاط، فقال عثمان: ما أسرع النَّاسَ إلى الشَّرِّ وأشبهه بعضهم ببعض! أنشدُ اللهَ مَنْ حضر نشدتي: هل علمتم عمر بن الخطاب ضُربَ على قبر زينب بنت جحش فُسطاطاً؟ قالوا: نعم، قال: فهل سمعتم عائباً؟ قالوا: لا»، فهذا الأثر لا يثبت؛ لأنه من رواية محمد بن عمر الواقدي، وقد كذَّبه الإمام أحمد، وقال عنه البخاريُّ والرازيُّ والنسائيُّ: متروك الحديث. انظر: الكامل في ضعفاء الرِّجال، لابن عدي (٢٤١/٦)، الضَّعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٨٧/٣)، المغني في الضَّعفاء، للذهبي (٢٤٧/٢).

على أنه لو كان ثابتاً لكان دليلاً على المنع لا على الإباحة، ووجه ذلك هو أنَّ النَّاسَ تكلَّمُوا في ضربِ الفُسطاط وأكثرُوا فيه، وما كانوا ليتكلَّمُوا فيه إلا لكونهم يرونه منكرًا لم يعهده، ثم إنه لو لم يكن منكرًا بالفعل لما احتاج عثمان رضي الله عنه أن يحتجَّ عليهم باستنانه بفعل عمر رضي الله عنه الذي ضربَ الفُسطاط في يوم صائفٍ مثله.

(١) (٤/٤).

(٢) (٤٤٦/١). وانظر للاستزادة: عمدة القاري، للعيني (١٣٤/٨).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢١/٢٧).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ابن تيمية (٤٦٦/٢٧)، اقتضاء الصَّراط المستقيم، لابن تيمية (ص ٣٩٣).

ومن الآثار الوارد في هذا الخصوص ما يلي:

- ١- عن عمرو بن شرحبيل الهمداني (ت: ٦٣هـ) أنه قال: «لا ترفعوا جدثي؛ فإنني رأيتُ المهاجرين يكرهون ذلك»^(١).
- ٢- عن أبي مجلز (ت: حوالي ١٠٦هـ) أنه قال: «تسوية القبور من السنة»^(٢).
- ٣- عن القاسم بن محمد (ت: ١٠٧هـ) أنه أوصى ابنه فقال: «يا بُنَيَّ؛ لا تكتب على قبري، ولا تُشرفنه إلا قدر ما يردّ عني الماء»^(٣).
- وفي لفظٍ آخر أنه قال لابنه: «سُنَّ علي التراب سنًا، وسوّ عليّ قبري»^(٤).
- ٤- عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ت: ١١٤هـ) أنه أوصى: «لا ترفعوا قبري على الأرض»^(٥).
- ٥- عن سعيد بن المسيّب (ت: ٩٤هـ) أنه قال في مرضه الذي مات فيه: «إذا متُّ فلا تُضربوا على قبري فسطاطًا»^(٦).
- ٦- عن محمد بن كعب (ت: ١٠٨هـ) أنه قال: «هذه الفساطيط التي على القبور محدثة»^(٧).
- ٧- عن بكر بن سوادة الجُدّامي (ت: ١٢٨هـ) أنه قال: «إن كانت القبور لتسوّى بالأرض»^(٨).

وعلى ضوء ما سبق إيراده - مرفوعًا وموقوفًا ومقطوعًا - تضافرت أقوال كثير من الأئمة وغيرهم في تحريم رفع القبور والبناء عليها، وفي إيجاب هدم ما بُني عليها من قباب ومشاهد وأضرحة، فقد قال يزيد بن أبي حبيب (ت: ١٢٨هـ): «يستحب أن تسنم القبور، ولا تُرفع، ولا

-
- (١) أخرجه ابن المبارك في كتاب الزهد برقم (١٥٧)، وعبدُ الرزاق في مصنفه برقم (٦٤٨٦)، وابنُ سعد في طبقاته الكبرى برقم (١٠٧/٦) - واللفظ له -، وقال الألباني في تحذير الساجد (ص ٩٨): «سنده صحيح».
 - (٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنفه برقم (١١٧٩٨).
 - (٣) أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنفه برقم (١١٧٤١).
 - (٤) أخرجه ابنُ عساکر في تاريخ مدينة دمشق (٤٩/١٨٨).
 - (٥) أخرجه أبو بشر الدّولابي في الكنى والأسماء (١/٤١٦).
 - (٦) أخرجه ابنُ سعد في طبقاته الكبرى (٥/١٤٢).
 - (٧) أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنفه برقم (١١٧٥٢).
 - (٨) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس (١/١٨٩).

يكون عليها تراب كثير»^(١).

وقال الإمام أبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ): «لا يُجَصِّصُ القبر، ولا يُطَيَّن، ولا يُرْفَع عليه بناء»^(٢).

وقال أيضاً: «يكره أن يُبنى عليه بناء من بيت أو قبة أو نحو ذلك»^(٣).

وقال الإمام مالك (ت: ١٧٩هـ): «أكره تحصيل القبور والبناء عليها»^(٤).

قال الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «لا أحب أن يزداد في القبر أكثر من ترابه؛ لئلا يعلو

جداً»^(٥).

وقال أيضاً: «أكره أن يُرْفَع القبر إلا بقدر ما يُعرَف أنه قبر؛ لكيلا يوطأ ولا يجلس

عليه»^(٦).

وقال أيضاً: «رأيت من الولاية من يهدم بمكة ما يُبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيرون

ذلك»^(٧).

وقال عبد الملك بن حبيب (ت: ٢٣٨هـ): «من السنة تسنيم القبر ولا يُرْفَع»^(٨).

وكره الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) «أن يُضْرَب على القبر فسطاط»^(٩).

وسئل محمد بن عبد الحكم (ت: ٢٦٨هـ) عن «الرجل يوصي أن يُبنى على قبره؟ فقال: لا،

ولا كرامة!»^(١٠).

وقال العلامة ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «القباب التي على القبور يجب هدمها كلها؛ لأنها

أُسِّسَتْ على معصية الرسول، لأنه قد نهى عن البناء على القبور كما تقدّم، فبناءً أُسِّسَ على

(١) عمدة القاري، للعيني (٨/ ٢٢٤).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ٣٨١)، المدخل لابن الحاج (٣/ ٢٦٤).

(٣) حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٣٧). وانظر: تحفة الفقهاء، للسمرقندي (١/ ٢٥٦)، بدائع الصنائع، للكاساني (١/ ٣٢٠).

(٤) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس (١/ ١٨٩).

(٥) الحاوي الكبير، للهاوردي (٣/ ٢٥).

(٦) سنن الترمذي (٣/ ٣٦٦).

(٧) الأئم، للإمام الشافعي (١/ ٢٧٧).

(٨) التاج والإكليل، لابن المواق (٢/ ٢٢٨).

(٩) المغني، لابن قدامة (٢/ ١٩٢)، الفروع، لابن مفلح (٢/ ٢١٣)، الإنصاف، للمرداوي (٢/ ٥٥٠).

(١٠) مواهب الجليل، للحطّاب (٢/ ٢٤٢).

معصيته ومخافته بناءً غير محترم، وهو أولى بالهدم من بناء الغاصب قطعاً.

وقد أمر رسول الله بهدم القبور المشرفة - كما تقدّم - فهدم القباب والبناء والمساجد التي بُنيت عليها أولى وأحرى؛ لأنه لعن متّخذي المساجد عليها ونهى عن البناء عليه، فيجب المبادرة والمساعدة إلى هدم ما لعن رسول الله فاعله ونهى عنه^(١).

وقال أيضاً: «من جمع بين سنة رسول الله في القبور وما أمر به ونهى عنه وما كان عليه أصحابه وبين ما عليه أكثر الناس اليوم رأى أحدهما مضاداً للآخر مناقضاً له، بحيث لا يجتمعان أبداً»^(٢).

وقال العلامة الصنعاني: «هذه القباب والمشاهد ... صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه»^(٣).

وقال العلامة الشوكاني: «اعلم أنه قد اتفق الناس سابقهم ولاحقهم وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة رضوان الله عنهم إلى هذا الوقت أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها واشتدّ وعيد رسول الله لفاعلها، ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين أجمعين»^(٤).

وقال العلامة صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ): «ما صدق عليه أنه قبرٌ مرفوع فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين إنكارها وتسويتها، من غير فرق بين نبي وغير نبي وصالح وطالح، فقد مات جماعة من أكابر الصحابة في عصره ﷺ ولم يرفع قبورهم، بل أمر علياً بتسوية المشرف منها، ومات ﷺ ولم يرفع قبره أصحابه»^(٥).

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ): «التحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز البناء على القبور»^(٦).

(١) إغاثة اللفهان، لابن القيم (١/ ٢١٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٥).

(٣) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، للأمير الصنعاني (ص ٩٤) بحذف يسير.

(٤) شرح الصدور بتحريم رفع القبور، للشوكاني (ص ١٥).

(٥) الروضة الندية، للقنوجي (١/ ٤٦٩) بحذف يسير.

(٦) أضواء البيان، للشنقيطي (٢/ ٣٠٢).

المبحث الثالث :

هدم القباب والمشاهد في البقيع (١) وموقف المخالفين منه

المطلب الأول : هدم القباب والمشاهد في البقيع

على الرغم من أنّ علماء الدعوة الإصلاحية ورجالها لم يتوانوا في الامتثال للنهي النبويّ عن البناء على القبور، فكانوا يهدمون كلّ ما يصادفونه متى كانت لهم مُكْنَةُ على ذلك، إلا أنّ أكبر ما أثار حفيظة كثيرين وامتدّ صداه في عرض البلاد وطولها كان حادثة هدم القباب والمشاهد المشيّدّة على قبور أهل البقيع والتي وقعت عام ١٣٤٤ هـ.

فحين دخل الجيش السعودي المدينة في ١٥ جمادى الأولى من عام ١٣٤٤ هـ كانت مظاهر الإشرّك والانحراف من الاستغاثة بالأموات والبناء على القبور والتّمسّح بجدرانها والتبرّك بترابها قد أُلقت بظلالها الشّاحبة في كلّ مكان.

«وقد صنع الشيعة لقبور هؤلاء الأربعة^(٢) ضريحاً باهراً يُشبه الأضرحة المعروفة في العراق وإيران ولكن على نطاق أصغر، واعتاد الشيعة أن يزوروا هذا الضريح فيقبلونه ويتبرّكون به ويصلّون عنده على نحو ما يفعلون في أضرحة العراق وإيران»^(٣).

وقد وجدت الدّولة الفتيّة التي تبنت الدّعوة الإصلاحية منذ نشأتها الأولى نفسها بين خيارين صعبين:

الخيار الأول: الالتزام بمبادئها الكبرى التي آمنت بها وقامت على أساسها واستبسلت

(١) لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأبنية المقامة على قبور البقيع هُدمت مرّتين:

الهدم الأول: كان في زمن الدّولة السّعوديّة الأولى، وبالتحديد في عهد ثالث حكامها الإمام سعود الكبير بن عبد العزيز بن محمد آل سعود رَحِمَهُ اللهُ وذلك عام ١٢٢٠ هـ، ولكن عندما سقطت على يد العثمانيين أُعيد بناء القُبب والمشاهد مرّة أخرى. انظر: لمع الشّهاب، للريكي (ص ١٨٧)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (٣/ ٩١).

الهدم الثاني: كان في زمن الدولة السّعوديّة الثالثة، وبالتحديد في عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رَحِمَهُ اللهُ وذلك عام ١٣٤٤ هـ، وهذا هو محلّ البحث هنا.

(٢) هم: الحسن بن عليّ، وعليّ بن الحسين، ومحمد الباقر، وابنه جعفر الصادق.

(٣) لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، للوردي (٦/ ٣٠٥) [ملحق الجزء السادس].

في الدِّفاع عنها، وإزالة كلِّ ما له علاقةٌ مباشرةٌ أو ذرائعيَّةٌ بالشُّرك، مع علمها بما سيترتب على ذلك من عواقب قد تكون كارثيَّةً بالمقاييس السياسيَّة المجرَّدة؛ جرَّاء ما غلب على سواد النَّاس آنذاك من الجهل بالتَّوحيد وانتشار المفاهيم المغلوطة والممارسات المنحرفة التي نشأ عليها الصَّغير وهَرَمَ الكبير، ومن المعلوم أنَّ النَّاس متى اعتادوا شيئاً وألفته نفوسُهم صَعِبَتْ عليهم مفارقتها، فكيف إذا كانوا يظنُّونه ديناً وقُرْبَةً؟!

الخيار الثاني: التَّغاضي عن تلك المظاهر والممارسات، وترك الأمور على ما هي عليه - ولو إلى حين - صيانةً لكيان الدولة الفتيَّة.

وقد انحاز الملك عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الخيار الأوَّل تطبيقاً للمبادئ التي آمن بها وأقام عليها حُكْمَهُ دون أن يغيب عن عقله - وهو الحكيم المحنَّك - أنَّ الإقدام على هذه العمل له عواقبه إذ قد يستغلُّه أعداء الدولة وخصوم الدَّعوة في محاولة تجيش العالم الإسلامي ضدَّهما بالتَّشغيب والتَّشويه.

وبعد مرور عدَّة أشهر من دخول المدينة أرسل الملك الشَّيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد -رئيس القضاة بمكَّة حينئذٍ- للتَّهوض بأعباء هذه المهمة الصَّعبة والتي تحتاج لإتمامها - بعد توفيق الله وإعانتة- إلى (بصيرة عالم) و(شجاعة حاكم).

ولما كان الموضوع الذي قَدِمَ الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْله في غاية الأهميَّة والحساسيَّة أثر الألا يتفرَّد بالرَّأي والألا يعتمد في وجوب هدم ما بُني على القبور على المختار من مذهبه الذي هو مذهب الحنابلة^(١)، وإنما رأى أن يُشرك بقيَّة علماء المدينة من المذاهب الأربعة في الإدلاء برأيهم وبيان ما يدينون الله به، فوجَّه إليهم السَّؤال التَّالي الذي يتضمَّن توقيرهم والاعتداد بقولهم: «ما قول علماء المدينة -زادهم الله فهماً وعلماً- في البناء على القبور واتخاذها مساجد؟ هل هو جائز أم لا؟

وإذا كان غير جائز بل ممنوع منهبي عنه نهياً شديداً؛ فهل يجب هدمها ومنع الصَّلَاة عندها

(١) انظر: الفروع، لابن مفلح (٢/٢١٣)، مطالب أولي النهي، للرحبياني (١/٩١٢)، كشاف القناع، للبهوتي (٢/١٣٩)، حاشية اللَّبدي على نيل المآرب (١/١١٢).

أم لا؟

وإذا كان البناء في مُسَبَّلة كالبقيع - وهو مانع من الانتفاع بالمقدار المبنيّ عليها - فهل هو غصبٌ يجب رفعه لما فيه من ظلم المستحقين ومنعهم استحقاقهم أم لا؟ وما يفعله الجهال عند هذه الصّرائح من التّمسّح بها ودعائها مع الله والتّقرب بالدّبح والنذر لها وإيقاد السّرج عليها هل هو جائز أم لا؟ وما يفعله عند حُجرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من التوجّه إليها عند الدّعاء وغيره والطّواف بها وتقبيلها والتّمسّح بها، وكذلك ما يفعله في المسجد من التّرحيم والتذكير بين الأذان والإقامة وقبل الفجر ويوم الجمعة هل هو مشروع أم لا؟ أفتونا مأجورين، وبيّنوا لنا الأدلة المستند إليها لا زلتُم ملجأً للمستفيدين.

فأجابوه بما يلي:

الجواب:

نقول وبالله التوفيق:

أمّا البناء على القبور فهو ممنوعٌ إجماعاً؛ لصحّة الأحاديث الواردة في منعه، ولهذا أفتى كثيرٌ من العلماء بوجوب هدمه مستدلينّ على ذلك بحديث عليّ رضي الله عنه أنه قال لأبي الهياج: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا تدع تماثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» رواه مسلم (١).

وأما اتّخاذ القبور مساجد والصلاة فيها فممنوع مطلقاً، وإيقاد السّرج عليها ممنوع أيضاً؛ لحديث ابن عباس: «لعن رسول الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسّرج» رواه أهل السنن (٢).

وأما ما يفعله الجهال عند الصّرائح من التّمسّح بها والتّقرب لها بالدّبح والنذر ودعاء أهلها مع الله فهو حرامٌ ممنوع شرعاً لا يجوز فعله أصلاً.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٢٣٦)، والترمذي في سننه برقم (٣٢٠)، والنسائي في سننه برقم (٢٠٤٣)، وغيرهم.

وَأَمَّا التَّوَجُّهُ إِلَى حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الدُّعَاءِ، فَالْأَوْلَى مَنْعُهُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَعْتَبَرَاتِ كُتُبِ الْمَذَاهِبِ؛ وَلِأَنَّ أَفْضَلَ الْجِهَاتِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ.
وَأَمَّا الطَّوُافُ بِهَا وَالتَّمَسُّحُ بِهَا وَتَقْبِيلُهَا فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا، وَالتَّسْلِيمُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ.

هَذَا مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَهْمُنَا السَّقِيمَ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ.

٢ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٣٤٤ هـ

الموقِّعون:

وكيل رئيس القضاة وأمين الفتوى بالمدينة المنورة محمود شويل، قاضي المدينة المنورة ومفتي الحنفية إبراهيم بري، نائب القاضي ومفتي المالكية محمد صادق العقبى، نائب القاضي ومفتي الشافعية السيد زكي برزنجي، وكيل مفتي الحنابلة ونائب القاضي حميده بن الطيب، مدرّس ألفا هاشم مدني، نائب الحرم محمد الإخيمي الأزهري، مغربي مدني محمد العمري، من علماء نجد محمد بن تركي، مدرّس مدني محمد صقر، نائب القاضي سابقًا ومسود الفتوى الآن أحمد بساطي، قاضي المدينة سابقًا عمر كردي، قاضي المدينة سابقًا أحمد كماخي، مدرّس مدني المبلود بن أبي بكر، مدرّس مدني سعيد وصديق، مدرّس مدني محمد البشير أخو الفا هاشم، مدرّس مدني الطيب التومبوكتي، مدرّس مدني خليل الفلاتي^(١).

ومن التّقصير اعتبار هذا الاستفتاء وهذه الفتوى مجرّد سؤالٍ وجوابٍ عاديّين، بل هما في الحقيقة بمثابة وثيقة تاريخية تُؤدّن ببدء فصل جديد يحلّ فيه التّوحيد الخالص والاتباع المحض محلّ الشّرك والابتداع.

ثم إنّ الذي دعا الشّيخ ابن بليهد رَحِمَهُ اللهُ إِلَى عدم الاستقلال بالرّأي في هذه المسألة مع علمه بحكم الله فيها أمران:

أ- أنه كان على ثقة تامّة بأنّ العلماء - بما استؤمنوا عليه من البيان وعدم الكتمان - متى ما طولبوا بالفتوى المبنية على الكتاب والسنة فقط دون ركون للأعراف السائدة، أو تبنيّ

(١) جريدة أم القرى، [عدد ٦٩ في ١٧ سؤال ١٣٤٤ هـ].

لتخریجات متأخري الفقهاء، أو اعتمادٍ على حکایات الخرافيين؛ فإنه لن يسعهم إلا الصّدع بوجوب هدم الأبنية والمشاهد.

والمحوظ هنا أنّ الشّيخ ابن بليهد لم يعتمد على نصوص بعض الحنابلة في وجوب الهدم، مخالفاً في ذلك طريقة الشّيخ محمد بن عبد الوهّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي كان يبيّن في مكاتباته أنّ هذا مذهب الحنابلة^(١)؛ ومرّد هذا الاختلاف إلى اختلاف المكان وتباين الحال من جهة كون المدينة مجمعاً للمسلمين من المذاهب الفقهيّة الأربعة خلافاً للديار النجديّة التي يغلب عليها طابع المذهب الحنبلي.

ب- قطع الطّريق على الخبثاء والمغرضين الذين لن يتردّدوا في استثمار هذا الحدث في نشر الدّعايات الكاذبة وترويج الادّعاءات المضلّلة، وسيدّعون -ضمن ما يدّعون- أنّ هذا مذهب بعض الحنابلة فقط وأنّ المذاهب الأخرى على خلافه، وأنّ علماء المدينة -لو استفتوا- لمنعوا من الهدم وما إلى ذلك.

ولا ريب أنّ هذا من توفيق الله للشّيخ؛ إذ كان تصرّفه في غاية الحكمة ورجاحة العقل وبُعد النظر.

وفي الثامن من شهر شوّال من السنّة نفسها شرع -بفضل الله وتوفيقه- في هدم جميع القباب والمشاهد-وما في معناها- داخل البقيع وخارجه.

قال محسن الأمين العاملي (ت: ١٣٧١هـ): «وبالجمله هدموا جميع ما بالمدينة ونواحيها وينبع وغيرها من القباب والمزارات والأضرحة، وكانوا قبل ذلك هدموا قبة حمزة عمّ النبي ص وشهداء أحد-كما مرّ-، حتى أصبح مشهد حمزة والشهداء والجامع الذي بجانبه وتلك الأبنية كلّها أثراً بعد عين، ولا يرى الزائر لقبر حمزة اليوم إلا قبراً في برّيّة على رأس تلّ من التراب»^(٢).

(١) انظر: الرسائل الشّخصيّة لمحمد بن عبد الوهّاب (ص ٤١) و(ص ٧٥).

(٢) كشف الارتباب في أتباع محمد ابن عبد الوهّاب، لمحسن الأمين (ص ٥٤).

ومما تمّ هدمه على التّفصيل -بحسب محمد علي بن حسن السنّقي الكُرْدستانيّ أحد علماء الإماميّة- ما يلي:
- القبة الكبيرة المحتوية على ضريح فاطمة -على قول- ومرافد الأئمة الأربعة: الحسن السبط، وزين العابدين،

وبذلك حُيِّتْ معالم الشُّركِ واستُؤصِلتْ أسبابُه، وصارت قبور البقيع وغيرها على السُّنَّةِ منذ ذلك اليوم وإلى يومنا هذا، والحمد لله ربِّ العالمين.

المطلب الثاني : موقف المخالفين من الهدم وأبرز دعاواهم (١)

مثلاً هو متوقَّع لم يكن هدمُ القباب والمشاهد المشيدة على قبور أهل البقيع ليمرّ دون حدوث زوبعة، وكان الصُّوفيَّة والشَّيعَة الإماميَّة هم أكثر الناس انزعاجاً وأشدَّهم استنكاراً، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى كونهم أعظم الطوائف تعظيماً للقبور وتعلُّقاً بالأموات. ولما كان افتتان الإماميَّة بالقبور أشدَّ وتعلُّق نفوسهم بها أعظم كان جزعُهم أكبر وردُّ

= ومحمد الباقر، وابنه جعفر بن محمد الصادق، وقبر العباس بن عبد المطلب.

- قُبَّة إبراهيم ابن النبي ﷺ.
- قُبَّة أزواج النبي ﷺ.
- قُبَّة عمات النبي ﷺ.
- قُبَّة حليلة السَّعدية مرضعة النبي ﷺ.
- قُبَّة إسماعيل بن جعفر بن محمد الصادق.
- قُبَّة أبي سعيد الخُدري.
- قُبَّة فاطمة بنت أسد.
- قُبَّة عبد الله والد النبي ﷺ.
- قُبَّة حمزة خارج المدينة.
- قُبَّة زكي الدِّين خارج المدينة.
- قُبَّة مالك أبي سعد من شهداء أحد داخل المدينة.
- بيت الأحران أو الحزن (المنسوب كذباً لفاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا).
- مسجد الكوثر.
- مسجد الجنِّ.
- مسجد أبي القبيس.
- مسجد جبل النُّور.
- مسجد الكيش.

انظر: الوهابيون والبيوت المرفوعة، للسَّنقري (ص ٨٠).

(١) لم تنطرق إلى سرد شبهات القبوريين في تسويغ البناء على القبور عموماً اكتفاءً بما تمَّ إيراده من الأدلَّة الصَّحيحة الصَّرِيحة التي تدلُّ على تحريم رفع القبور والبناء عليها، كما أنَّ تتبُّع آحاد شبهاتهم والردُّ عليها يحتاج إلى مجلِّد كبير لا يحتمله مثل هذا البحث.

أفعالهم أقوى، وكما يقال فالصُّراخ على قدر الألم! ولهذا فقد «قرّر علماء الشيعة على إثر تلقيهم هذه الأخبار إعلان الحزن وإظهار الحداد، وترك التدريس، وإقامة صلاة الجماعة، وعقد في صحن الكاظمية اجتماع حضره جمهور كبير من الناس، وتليت فيه البرقيات والرسائل الواردة في هذا الشأن، كما نُظِّمَت البرقيات التي تفرّرت إرسالها إلى ملوك وعلماء العالم الإسلامي في أقطارهم المختلفة، وجرى مثل ذلك في كربلاء والنَّجف»^(١).

كما نشرت الصحف العراقية كثيرًا من المقالات التي تندد بما جرى وتهاجم الملك عبدالعزيز والشيخ ابن بليهد رحمهما الله^(٢).

وحين ذهب الملك سعود رَحِمَهُ اللهُ إلى إيران في زيارة رسمية سنة ١٣٦٤هـ طالبه علماء الشيعة بأن يسمح بإعادة البناء على قبور الأئمة، لكنه رفض رفضًا قاطعًا^(٣).

كما نشطوا في عملية التأليف فأخرجوا كتبًا كثيرة، بعضها يتصل بالردّ على فتوى علماء المدينة بعينها، وبعضها الآخر يناقش مسألة المزارات والمشاهد عمومًا، واللافت أنه لم يخل أي كتاب منها من التشنيع والتّهويل بالافتراء والتقول، ومن تلك الكتب ما يلي:

- رسالة في هدم المشاهد، تأليف: أبي تراب عبد علي بن مهدي الخونساري (ت: ١٣٤٦هـ).
- الآيات الجليلة في ردّ شبهات الوهابية، تأليف: مرتضى كاشف الغطاء (ت: ١٣٤٩هـ)، وهو مطبوع.

- إزاحة الوسوسة عن تقبيل الأعتاب المقدسة، تأليف: عبد الله بن محمد حسن المامقاني (ت: ١٣٥١هـ)، وهو مطبوع.

- صواعق محرقة في علائم الظهور وردّ الوهابية في تخريب البقاع المتبركة، تأليف: أبو الحسن بن محمد الدولة آبادي المرندي النجفي (ت: ١٣٥٢هـ).

- دعوى الهدى إلى الورع في الأفعال والفتوى، تأليف: محمد الجواد البلاغي النجفي (ت: ١٣٥٢هـ).

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، للوردي (٣٠٨/٦) [ملحق الجزء السادس].

(٢) انظر: المرجع السابق (٣٠٨/٦) [ملحق الجزء السادس].

(٣) انظر: هذه هي الوهابية، لمغنية (ص ١٠١).

- الردّ على الوهابية، وهي رسالة أخرى للمؤلف نفسه.
 - الرد على الوهابية، تأليف: حسن الصدر الكاظمي (ت: ١٣٥٤هـ)، وهو مطبوع.
 - كشف الارتباب في أتباع محمد بن عبد الوهاب، تأليف: محسن الأمين العاملي (ت: ١٣٧١هـ)، وهو مطبوع.
 - فجائع الدهور في انهدام القبور - باللغة الفارسية - للمؤلف نفسه.
 - الآيات البيّنات في قمع البدع والضلالات، تأليف: محمد حسين كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ)، وهو مطبوع.
 - الوهابيون والبيوت المرفوعة، تأليف: محمد علي السنقرى الحائري (ت: ١٣٧٨هـ)، وهو مطبوع.
 - البراهين الجليّة في دفع شبهات الوهابية، تأليف: محمد حسن القزويني الحائري (ت: ١٣٨٠هـ)، وهو مطبوع.
 - الرد على الوهابية، تأليف: محمّد علي الغروي الأردوبادي (ت: ١٣٨٠هـ)، وهو مطبوع.
 - كتاب ثامن شوال، تأليف: عبد الرزاق بن محمد الموسوي آل مقرم (ت: ١٣٩١هـ).
 - هذه هي الوهابية، تأليف: محمد جواد مغبّية العاملي (ت: ١٤٠٠هـ)، وهو مطبوع.
 - التبرّك، تأليف: علي الأحدي الميانجي (ت: ١٤٢١هـ)، وهو مطبوع.
 - الوهابية في الميزان، تأليف: جعفر سبحاني، وهو مطبوع.
 - مع الوهابيين في خِطَطِهِمْ وعقائدهم، للمؤلف نفسه، وهو مطبوع^(١).
- ونحن إذا حاولنا أن نتلمّس الأسباب الحقيقيّة في كون «الضجّة في الأقطار الشيعية أشدّ مما في غيرها»^(٢)، فيمكن أن نرجعه إلى ما يلي:
- ١- أن الروافض هم أول من عُرف من طوائف الأمة بتقديس القبور وعمارة المشاهد

(١) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآقا بزرك (٢٠٦/٨) و(٢٧١/١٨)، موسوعة مؤلفي الإمامية (١٠٩/١)،

بحوث في الملل والنحل (٥٧٦/٤)، السلفية بين أهل السنة والإمامية (ص ٣٨٠).

(٢) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، للوردي (٣٠٦/٦) [ملحق الجزء السادس].

حتى «صنّف المفيد بن النّعمان كتاباً في مناسك المشاهد سماه (مناسك حجّ المشاهد)»^(١)، وقد كثر ذلك وانتشر منذ أن ظهر القرامطة زمن بني العبّاس وقوي نفوذ الرّافضة^(٢) حتى صار شعارهم «تعطيل المساجد وتعظيم المشاهد»^(٣) معتقدين أنّ «البناء تعظيم لشعائر الله»^(٤) «بل هو إعلاءً لشأن الدّين»^(٥)، وأنه لا يُنكر «جواز البناء على القبور مطلقاً وقبور الأنبياء والأوصياء والصّالحين خاصّة... إلّا من أعمى الله بصره وبصيرته»^(٦)، ومن ثمّ فقد أصبح هذا السلوك القبوريّ ركيزة أساسية في تشكيل الهوية الثقافيّة الشيعيّة، وجزءاً أصيلاً من المكوّن الوجداني والمزاج العامّ لهم.

٢- أن الهدم طال القبة الكبيرة المضروبة على ما يُسمّونه بـ(المرقد الشريفة) و(الأضرحة المقدّسة) والتي يرقد تحتها أربعة من أئمّتهم وهم: الحسن السبط، وزين العابدين، ومحمّد الباقر، وجعفر الصّادق، وكذلك فاطمة -على قول عندهم-^(٧)، ولأداء القرب عند قبور الأئمّة من المزايا ما ليس لغيره -بزعمهم-، ف«تقبيل قبر الإمام كتقبيل القرآن... والصلاة عند قبور الأئمّة خاصّة ليست جائزة فحسب، بل فيها ثوابٌ عظيم لا يعادله أيّ ثواب!»^(٨)، ولهذا فإنهم يذكرون آداب (زيارة أئمّة البقيع) في كتب الزّيارات وفي كتب المناسك كاستحباب اغتسال الزّائر ولبسه أنظف الثياب، واستعماله أفضل الأطياب، والذهاب بسكينة ووقار، والاستئذان عليهم، ومناجاتهم بما لا يليق قوله إلّا الله: «يا موالِي، يا أبناء رسول الله، عبدكم وابن أمتكم، الدليل بين أيديكم...!»^(٩)، ولم يقتصر الأمر على ذكر

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/٣٣٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢٧/١٦٧) و(٢٧/٤٦٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤/٥١٨).

(٤) بحوث في الملل والنحل، للسبحاني (٤/٣٤٦).

(٥) الرّد على الوهابيّة، للبلاغي (ص ٦٩).

(٦) بحوث في الملل والنحل، للسبحاني (٤/٣٥٢) بحذف يسير.

(٧) انظر: الوهابيّون والبيوت المرفوعة، للسنتقري (٨٠)، موسوعة العتبات المقدّسة، للخليل (١/٧٧).

(٨) كتاب معرفة الإمام، للطّهري (١١/٢٢٨) بحذف يسير.

(٩) انظر: بحار الأنوار، للمجلسي (٩٧/٢١١)، مفاتيح الجنان، للقمّي (ص ٤٣٧)، مناسك الحج، للغليباگاني

(ص ٢١٠).

المسألة ضمن كتاب بل أفرد أحد علمائهم كتاباً سماه «الذرة الثمينة في زيارة المعصومين بالمدينة»^(١).

وبما أن الجعفرية كانوا وما زالوا يرحلون منذ قرون طوال تحت وطأة نظرية (مظلومية آل البيت) -وهي عقدة نفسية تُلقي بظلالها السوداء على كل شيء- فقد أشار بعض من تعرض للحادثة أن الهدم هو في جوهره الحقيقي عمل انتقامي من أهل البيت لمحو ذكركم وطمس آثارهم، قال محمد جواد مغنية: «أي فرق بين أن أرى آثار الوهابيين في البقيع، وبين أن أرى ما فعل الأمويون والعباسيون بأهل البيت؟! كل منكم أراد أن يشتفي وينتقم لنفسه من الحق والعدل»^(٢).

أما الصوفية فعلى الرغم من تعظيمهم لقبور البقيع إلا أنهم لما لم يكونوا يرون أن لأصحابها مزية يستقلون بها عن سائر الأولياء المدفونين في بقية الأقطار فقد كان رد فعلهم أضعف بكثير، حيث استمروا فيما كانوا عليه من الممارسات البدعية والشركية عند قبور وأضرحة مقدسيهم.

والحقيقة أن صوت نكير الصوفية قد خفت -أو كاد-، بخلاف الشيعة الجعفرية الذين جعلوا من يوم الثامن من شوال يوم حداد في السنوات التالية في النجف وكربلاء على ما اصطلحوا على تسميته بـ(فاجعة البقيع) و(نكبة البقيع)، وفيه تُغلق الأسواق وتُخرج مواكب اللطم^(٣).

وما زال القوم منذ ذلك الحين -وعلى مدى تسعة عقود- يلمنون بإعادة بناء القباب

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآقا بزرك (٨/٩٦).

(٢) هذه هي الوهابية، لمغنية (ص ٨١).

ومن المنطلق نفسه وللعقدة ذاتها يقول جعفر سبحاني -كما في بحوث في الملل والنحل (١/٣٣٧)-: «بدأوا في هذه الأيام بالقضاء على الآثار الدينية باسم تطوير البلدين: مكة والمدينة، فترى كيف طُمست حتى في هذه السنوات الأخيرة (١٣٩٦-١٤٠٨ هـ) عشرات من الآثار الإسلامية ومُحيت معالمها تحت غطاء توسعة المسجد النبوي، أو تطوير المدينة وإعمارها، وكأن التطوير يتوقف على التدمير ولا يجتمع مع حفظ تلك الآثار في مكانها، ولا نشك نحن وكل متحرِّق على الحق والحقيقة أنها مؤامرة شيطانية على الإسلام وأهله».

(٣) انظر: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، للوردي (٦/٣١٠) [ملحق الجزء السادس]، صيانة الآثار الإسلامية، للسبحاني (ص ٢٤).

والمشاهد من جديد وينادون بذلك في كلّ مناسبة، مردّدين أنّ «الشّيعَة ... لا يسمحون للوهابيّة فعلتّم إلا أن يدعو لهم الحرّيّة الكاملة في إعادة البناء، وهي حقّ مشروع لهم»^(١).
ومما يلفت الانتباه أنهم حين يتباكون على ما جرى في البقيع لا يكتفون بذكر هدم (قبور أئمّتهم) وإنما يشفعونه بذكر هدم (قبور كافّة الصّحابة والتّابعين والصّلحاء الأبرار)^(٢)، بل ربّما بدؤوا بذكر قبور الصّحابة حرصاً منهم على تحييش جهلة أهل السنّة وخرافيّهم، وإلّا فموقفهم من الصّحابة في الجملة معروف.

ومن أطرف استدلالاتهم الاحتجاجُ بـ«السّيرة القطعيّة من أكابر الصّحابة والتّابعين وتابعي التّابعين إلى زمان الأئمّة الأربعة، والخلفاء من الأمويّين والعباسيّين، وجهابذة العلماء وأساطين الدّين باقتدارهم وسلطنتهم وكمال تضلّعهم في إجراء السنّة ومحو البدعة طول هذه المدة جارية في إبقاء ما ثبت من الأبنية من غير كبير منهم»^(٣).

ومتى كان الشّيعَة الجعفريّة يعترفون بفضل أحد من هؤلاء، فضلاً عن الاحتجاج بسيرتهم العمليّة لولا الإمعان في التّلبيس على البسطاء والسّدج من أهل السنّة؟! وعلى كلّ فقد لهجوا بكيل التّهم الباطلة في معرض تشنيعهم على ما جرى، و«لا يوجد في جميع الطّوائف لا أكذب منهم ولا أظلم منهم ولا أجهل منهم»^(٤)، بل إنهم «لجهلهم لا يحسنون أن يحتجّوا، ولا يحسنون أن يكذبوا كذباً ينفق»^(٥)، ومن المعلوم أنّ الكذب سلاح العاجز وحيلة الضّعيف، ومن أكاذيبهم ما يلي:

١- ادّعاؤهم أنّ من يسمّونهم بـ(الوهابيين) «كانوا يعتمرون تدمير قبر رسول الله والكعبة متذرّعين بأنّ التّقبيل والطّواف حول الأحجار شرك، لكنهم لم يجرؤوا على ذلك خوفاً من سائر المسلمين من فرق العامّة، وإلّا فإنّ هدم هذين المكانين المقدّسين كان مرسومًا

(١) هذه هي الوهابيّة، لمغنية (ص ٩٢) بحذف سير.

(٢) انظر: كتاب معرفة الإمام، للطّهراني (١١/٢١٩).

(٣) انظر: هذه هي الوهابيّة، لمغنية (ص ٧٨). وانظر أيضاً: الرّد على الوهابيّة، للبلّاعي (ص ٧١).

(٤) منهاج السنّة النّبويّة، لابن تيميّة (٤/١٢١).

(٥) المرجع السابق (٤/٦٣).

في خطّهم، وإذا ما اطمأنّوا من جانب الأقطار الإسلاميّة فإنّهم يرتكبون هذه الجريمة»^(١). ولم يكتفِ محمّد الحسين الطّهراني (ت: ١٤١٦هـ) بهذا الكذب الفجّ وإنما زاد فزعم أنه «إذا أراد أحد الحجّاج أن يُقبّل الكعبة يزعمون به [يعني: شرّطه الحرم]: هذا حَجْر! هذا حَجْر! والآمرون بالمعروف منهم يديرون ظهورهم إلى الكعبة أيضًا، ويقفون في الرُّكن العراقيّ والشّاميّ واليهاميّ ويقولون: تقبيل الحَجْر شرك، وإذا ما حاول أحد الطّائفين أن يلثم الحجر الذي لثمه رسول الله ينهالون عليه بسياطهم ويقولون: شرك»^(٢).

وادّعى محمد جواد مُعَنِّيّة أنهم «لم يُجمِعوا عن هدم الحرم النّبويّ إلّا بعد أن ثارت نائرةُ المسلمين عليهم، وقامت الدّنيا على رؤوسهم ولم تقعد، وإلّا بعد أن تأكّد لهم أنّ المسلمين لا يدعون وهابياً على وجه الأرض لو مسّوا القبر الشّريف بسوء، وقد سمعتُ خطيبهم يخطب في حضرة الرّسول ويقول بحرقه وحسرة: كان علينا أن نمنع النّاس عن هذا المكان، ولكن ماذا نصنع وقد غلبَ على أمرنا؟!»^(٣).

ولا ريب بأنّ ما يردّه هذان الرّجلان وأضرابهما من الكذب الصّريح، ولو أنّ القوم حين كذبوا كذبوا في أمر خفيّ يصعب التّحقّق منه، أمّا هذه الكذبة الصّلعاء فلسنا محتاجين في بيان بطلانها إلى أكثر من الاستدلال بالواقع المشاهد من العناية العظيمة بالحرمين الشّريفيين، ومن الاهتمام الكبير بضيوف الرّحمن وإحسان معاملتهم.

ثمّ من أين لهما العلم بأنّ الوهابيّة - كما يُسمّونهم - «كانوا يعتزمون تدمير قبر رسول الله والكعبة» وهذا الاعتراف أمرٌ قلبيّ لم يفصح عنه أحد؟!

ثم إنّ كتب الاعتقاد السّلفيّ القديمة والمعاصرة منشورة، والاطّلاع عليها متيسّر لكلّ أحد، وليس فيها ما يفيد بكراهة تقبيل الحَجْر الأسود فضلاً عن كونه شركاً! ولا ما يفيد بأنّ زيارة قبر الرّسول والسّلام عليه أمرٌ غير مشروع، ولقد صدق شيخ الإسلام ابن تيميّة حين قال: «اتّفق أهل العلم بالنّقل والرّواية والإسناد على أنّ الرّافضة أكذب الطّوائف، والكذب

(١) كتاب معرفة الإمام، للطّهراني (١١/٢١٩).

(٢) المصدر السابق (١١/٢١٩).

(٣) هذه هي الوهابيّة، لمغنية (ص ١٠١).

فيهم قديم»^(١).

٢- ادّعاهم أنّ قبور البقيع أصبحت مُهانة مبتذلة، قال محسن الأمين العاملي: «هدموا قبورهم الشريفة وسوّوها بالأرض، وشوّهوا محاسنها، وتركوها معرضاً لوطء الأقدام ودوس الكلاب والدواب»^(٢).

وادّعاء أنّ قبور البقيع - بعد إزالة ما بُني فوقها- أصبحت «معرضاً لوطئ الأقدام ودوس الكلاب والدواب» من محض افتراء على عادة القوم في الكذب على خصومهم، ومما يدلّ على أنه لا أساس من الصّحة لما ذكره العامليّ انفراده بذلك دون غيره من أهل طائفته، فضلاً عن غيرهم ممن يعظّم الأضرحة ويقدّس المشاهد كالصوفيّة.

بل المقبرة مصونة عن الابتذال والإفراط من الدّاخل، وكلّ قبورها مرفوعة عن الأرض بنحو شبرٍ كما هي السّنة، وقد جُعلت القبور على مجموعات تفصل بينها ممرّات خُصّصت للزّائرين حتى لا تمتهن المشي عليها، كما يحيط بالمقبرة سورٌ ضخّم يحول دون دخول الكلاب أو غيرها من الدّوابّ.

٣- ادّعاهم أنّ رفع القبور والبناء عليها «جائرٌ إجماعاً لاستمرار عمل المسلمين عليه من جميع المذاهب في كلّ عصرٍ وزمان، عالمهم وجاهلهم، مفضولهم وفاضلهم، أميرهم ومأمورهم، رجالهم ونسائهم، سنّهم وشيعيّهم قبل ظهور الوهابيّة، توافقوا عليه في جميع الأجيال والأعصار والأمصار والنواحي والأقطار بدون منعٍ ولا إنكار ... وليس في الإسلام أمرٌ حصل في السّيرة حصولها في هذا الأمر واتّفق عليه جميع المسلمين»^(٣)، وأنه «لوقام باحثٌ بوصف الأبنية الشّاهقة التي كانت مشيدة على قبور الأنبياء والصّالحين قبل ظهور الإسلام، وما بناه المسلمون في عصر الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان إلى يومنا هذا في مختلف البلدان لجاء بكتابٍ فخّم ضخّم؛ يُعرب عن أنّ السّنة السنّية الرّائجة في تلك الأعصار قبل الإسلام وبعده من عصر الرّسول والصّحابة والتّابعين لهم إلى يومنا هذا هي

(١) منهاج السّنة النبويّة، لابن تيميّة (١/٥٩).

(٢) كشف الارتباب عن أتباع محمد بن عبد الوهاب، لمحسن الأمين (ص ٢٨٧).

(٣) المصدر السّابق (ص ٢٨٨).

مشروعية البناء على القبور»^(١).

والحقيقة أنّ هذا الكلام فيه تلبيس وخطل للحقّ بالباطل، ذلك أنّ القول بوجود أبنية على قبور الأنبياء والصّالحين قبل الإسلام مما لا يختلف فيه اثنان، غير أنّ هذا بعينه هو ما حدّر منه النبي ﷺ ولعن فاعله في أحاديث كثيرة، و«من طُرُق توجب العلم اليقين»^(٢) على حدّ تعبير القاضي الشوكاني.

والاستدلال بالوجود على الجواز وتقديمه على النهي الثابت عن الشّارع من أوهن طرق الاستدلال وأشدّها فسادًا، ولو أنّ أحدًا ذهب ليستدلّ بذلك لأباح كل محظور، وجوز كلّ محرّم، وارتكب كلّ موبقة! ثمّ متى كان عمل النّاس المجرّد حكمًا على الشريعة، وطريقًا لمعرفة الحقّ، وفيصلاً في تعيين الصّواب؟!

وأما دعوى أنّ البناء على القبور كان أمرًا معروفًا في عهد الصّحابة والتّابعين... إلخ فهي غير صحيحة البتّة، ولا تكفي الدّعاوى في تشييد الحقائق بل لا بدّ من أدلّة إثبات ولكن دون ذلك خرط القتاد، وقد سبق إيراد الأحاديث الثّابتة عن النبي ﷺ والآثار المنقولة عن الصّحابة والتّابعين وكلّها تصبّ في اتّجاه واحد هو تغليظ التّحريم وتأكيد المنع. قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «لم يكن على عهده ﷺ في الإسلام مشهدٌ مبنيٌّ على قبر، وكذلك على عهد خلفائه الرّاشدين وأصحابه الثّلاثة، وعليّ بن أبي طالب ومعاوية لم يكن على عهدهم مشهدٌ مبنيٌّ لا على قبر نبيٍّ ولا غيره»^(٣).

وقال أيضًا: «لم يكن على عهد الصّحابة والتّابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام لا في الحجاز ولا اليمن ولا الشّام ولا العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب، ولم يكن قد أحدث مشهدٌ لا على قبر نبيٍّ ولا صاحبٍ ولا من أهل البيت ولا صالح أصلًا،

(١) بحوث في الملل والنحل، للسبحاني (٤/٣٤٢). وانظر أيضًا: كشف الارتباب عن أتباع محمد بن عبد الوهّاب، لمحسن الأمين (ص ٢٨٨)، في ظلال التّوحيد، للسبحاني (ص ٣٢٦).

(٢) السيل الجرار، للشوكاني (١/٣٦٧).

(٣) منهاج السّنّة النبويّة، لابن تيميّة (١/٤٧٩).

بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك»^(١).

وقال أيضاً: «لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم في بلاد الإسلام لا الحجاز ولا الشام ولا اليمن ولا العراق ولا خراسان ولا مصر ولا المغرب مسجدٌ مبنيٌّ على قبر، ولا مشهدٌ يُقصد للزيارة أصلاً»^(٢).

وقال مجد الدين الشيرازي (ت: ٨١٧هـ): «لا شك أن مقبرة البقيع محشوة بالجماء الغفير من سادات الأمة، غير أن اجتناب السلف الصالح من المبالغة في تعظيم القبور وتخصيصها أفضى إلى انطماس آثار أكثرهم، فلذلك لا يُعرف قبرٌ معينين منهم إلا أفراداً معدودة»^(٣).

والعجيب أن الجعفرية يستدلون على جواز البناء على القبور ورفعها بعمل الناس ويتعمون عما في كتبهم من الأحاديث الصريحة المروية عن أئمتهم في النهي عن ذلك، ومنها: ما روي عن جعفر الصادق (ت: ١٤٨هـ) أنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُصلى على قبر، أو يقعد عليه، أو يُبنى عليه»^(٤).

وعنه عن أبيه أنه قال: «إن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله رُفِعَ شبرًا من الأرض»^(٥).
وعنه أن النبي ﷺ قال لعلي: «يا علي، ادفني في هذا المكان، وارفع قبري من الأرض أربع أصابع»^(٦).

وعنه أنه سُئِلَ عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها، فقال: «أما زيارة القبور فلا بأس بها، ولا يُبنى عندها مساجد»^(٧).

وعنه أنه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله في هدم القبور وكسر الصور»^(٨).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/٤٦٦).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٣٩٣).

(٣) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، للسهمودي (٣/١٠٠).

(٤) الاستبصار (١/٤٨٢)، تهذيب الأحكام (٤/٤٦٢) كلاهما للطوسي.

(٥) تهذيب الأحكام، للطوسي (٤/٤٦٩)، علل الشرايع، للصدوق (١/٣٠٧).

(٦) الكافي، للكليني (١/٤٥٠).

(٧) من لا يحضره الفقيه، للصدوق (١/١٧٨).

(٨) الكافي، للكليني (٦/٥٢٨).

وعنه أنه قال: قال أمير المؤمنين عليه السَّلَام: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى المدينة فقال: «لا تدع صورةً إلا محوتها، ولا قبرًا إلا سوَّيته»^(١).

وعنه أنه قال: «لا تبنوا على القبور»^(٢).

وعنه أنه قال: «كل ما جُعِلَ على القبر من غير تراب القبر فهو ثقلٌ على الميت»^(٣).

وعن موسى الكاظم (ت: ١٨٣هـ) أنه قال: «لا يصلح البناءُ عليه»^(٤) أي: على القبر.

وعنه أنه أوصى فقال: «إذا حُمِلْتُ إلى المقبرة المعروفة بمقابر قريش فألحدوني بها، ولا ترفعوا قبوري أكثرَ من أربع أصابع مفرَّجات»^(٥).

وعن محمد بن عليِّ الباقر أنه قال: «يُرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع»^(٦).

وعن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: «إنَّ أبي قال لي ذات يومٍ في مرضه: إذا أنا متُّ فغسِّلني وكفِّني، وارفع قبوري أربع أصابع»^(٧).

وعلى الرَّغم من كثرة الأحاديث المروية في كتبهم في المنع من رفع القبور والبناء عليها -دون تفريق بين إمامٍ وغيره- وحكاية ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) كراهة البناء على القبر إجماعاً^(٨) إلا أنَّ متأخري الإمامية مطبقة على مخالفتها وعدم العمل بها^(٩).

٤- ادَّعَوْهم أنَّ فُتيا علماء المدينة بهدم القباب والمزارات لم تصدر في ظروف طبيعيَّة، بل «تشهد القرائن بأنَّهم مجبورون مضطَّرون على هاتيك الفُتيا»^(١٠) والتي منها -بحسب تعبير محمد جواد البلاغي (ت: ١٣٥٢هـ)-، أنه قد حدَّثه «بعضُ الثُّقات من أهل العلم -بعد رجوعه من المدينة- عن بعض علمائها أنَّه قال: إنَّ الوهَّابية أوعدون وعالمين غيري بالقتل والنَّهب

(١) الكافي، للكليني (٦/٥٢٩)، المحاسن، للبرقي (٢/٦١٣).

(٢) تهذيب الأحكام، للطوسي (١/٤٦١)، المحاسن، للبرقي (٢/٦١٢).

(٣) من لا يحضره الفقيه، للصدوق (١/١٨٩).

(٤) الاستبصار (١/٢١٧)، تهذيب الأحكام (١/٤٦١)، كلاهما للطوسي.

(٥) عيون أخبار الرضا، للصدوق (٩٦).

(٦) الكافي، للكليني (٣/٢٠١).

(٧) وسائل الشريعة، للحر العاملي (٣/١٩٣).

(٨) انظر: تذكرة الفقهاء، لابن المطهر (٢/١٠٦).

(٩) انظر: بحار الأنوار، للمجلسي (٧٩/٢٠).

(١٠) الردة على الوهَّابية، للبلاغي (ص ٤٥). وانظر: بحوث في الملل والنحل، للسبحاني (٤/٦٢٤).

والنّفي على مساعدتهم في الجواب فلم نفعل»^(١).

والجواب عن هذا الادّعاء من وجوه:

أ- أنّ البلاغيّ وغيره -ممن ردّدوا هذا الادّعاء- لم يأتوا بدليل واحد يسند ادّعاءهم سوى الاتّكاء على الظنّ «ولسنا نعتقد ولا نظنّ أنّ جميع علماء المدينة المنورة موافقون على هذا الجواب»^(٢)، ومن المعلوم أنّ «الظنّ أكذب الحديث!»^(٣).

ب- أنّ من أمارات الوهن في النّقل إخبارُ البعيد بما لم يقله القريب، وادّعاء الأجنبيّ بما سكت عنه صاحبُ الشّأن مع توافر الأسباب وانتفاء الموانع، فمع بُعد هؤلاء الروافض زماناً ومكاناً عن الحدث وظروف الفتيا تتعالى أصواتهم بأنّ الموقعين كانوا مجبورين مضطّرين. ثمّ لماذا لم يُنقل عن أحد من علماء المدينة ممّن شارك في الفتيا أو لم يشارك بأنّها صدرت تحت وقع التهديد والوعيد؟! ومن المعلوم أنّ هذا ممّا تتوافر الدّواعي لنقله لو وقع، وعدم نقله دليل على كذب دعوى الإكراه.

ج- أنّ من دلائل بطلان الحكاية المزعومة انفراد رافضيّ بنقلها، فهل يُعقل أنّ ذلك العالم المدنيّ السّنيّ الذي رفض الانصياع لمطالب الوهابيّة -بحسب الحاكي- على الرّغم من شدّة وعيدهم لم يأتّم على هذا السّرّ إلاّ أحد روافض العراق؟! ولماذا لم يُبّح بحقيقة ما جرى لواحد من المخالفين من علماء أهل السّنة المخالفين الذين يزورون المدينة في كلّ حين؟!

د- أنّ البلاغيّ -الذي هو روائي الحكاية مباشرة- أسندّها إلى مجاهيل فلم يُفصح عن اسم النّاقل ولم يبيّن اسمَ القائل؛ مما لا يشكّك في مصداقيّة ما حكاه فحسب وإنما ينسفه بالكلّيّة، ثمّ هبّ أنه أخفى اسمَ العالمِ المدنيّ المزعوم خوفاً على حياته فما الذي يُجوجه إلى تعمّد تعمية اسم العالم العراقيّ والاكتفاء بوصفه بـ(بعض الثّقات من أهل العلم)؟!

ه- أنّ العالمِ المدنيّ المزعوم ذكّر -بحسب الحكاية- أنه لم يساعد الوهابيّة فيما طلبوه

(١) الردّ على الوهابيّة، للبلاغي (ص ٤٥).

(٢) كشف الارتباب عن أتباع محمد بن عبد الوهاب، لمحسن الأمين (ص ٢٨٨).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (٤٨٤٩)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٦٣) من حديث أبي

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج و التوصيات

بعد أن من الله تعالى عليّ بإتمام هذا البحث فهذه إشارة إلى أبرز نتائجه وأهم توصياته:

أبرز النتائج:

١. أن مظاهر الشرك والانحراف عن الدين كانت منتشرة في نجد وغير نجد قبل ظهور الدعوة الإصلاحية، وأن إنكار ذلك منشؤه المكابرة أو المغالطة.
٢. أن الشرارة الأولى التي أدت إلى احتدام المواجهة بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومخالفه انطلقت من هدم القباب وقطع الأشجار المتبرك بها وأشباه ذلك.
٣. أن الجهود العلمية والعملية لأئمة الدعوة الإصلاحية في التحذير من شرك القبور امتدت إلى خارج الجزيرة العربية.
٤. أن النصوص الشرعية تدلّ دلالة قاطعة على تحريم رفع القبور أو البناء عليها.
٥. أن بناء المشاهد على القبور وضرب القباب أمر حادث عند أهل الإسلام، ولم يظهر إلا بعد القرن الثالث الهجري على أيدي الشيعة.
٦. أن هدم كل ما بُني على قبور البقيع هو مقتضى الاستجابة لأمر الله والتسليم لرسوله ﷺ، وهو الموافق لطريقة السلف الصالح من الصحابة ومن سار على نهجهم وأتبع أثرهم.
٧. أن هدم القباب والمشاهد التي كانت على قبور البقيع وقع في الثامن من شوال عام أربعة وأربعين وثلاثمائة وألف للهجرة النبوية الشريفة.
٨. أن دعوى انفراد الوهابية - كما يُسمونهم - بتحريم البناء على القبور في غاية التهاوت.
٩. أن الدولة السعودية اعتمدت في هدم ما بُني على قبور البقيع على الفتوى الجماعية التي أصدرها لفييف من علماء المذاهب الأربعة في المدينة.
١٠. أن أكثر من اعترض على الهدم وانزعج منه هم الصوفية والشيعة الجعفرية وعلى الأخص الأخير.

١١. أن الشيعة الجعفرية ما زالوا ينادون بإعادة بناء القباب والمشاهد من جديد ويسعون لذلك بكل طريقة.

١٢. أن ادعاء الشيعة الجعفرية أن الوهابية - كما يُسمونهم - كانوا يعتزمون هدم المسجد النبوي أو قبر النبي ﷺ أو الكعبة محض افتراء!

١٣. أن زعم الشيعة الجعفرية انعقاد إجماع الخلف والسلف على جواز البناء على القبور بل - ومشروعية ذلك - يتناقض بالكلية مع النصوص الصريحة لأئمتهم في تحريم ذلك والتشديد على فاعله.

أهم التوصيات:

يوصي البحث بأهمية رصد جهود الشيعة وغيرهم في هذا الخصوص، وبضرورة التصدي لهم علمياً بالرد على شبهاتهم وكشف ضلالاتهم، وكذلك مواجعتهم إعلامياً عن طريق نشر الوعي الشرعي الصحيح في هذه المسألة وما دار في فلکها، وتنفيد الأكاذيب والشائعات التي ينشطون في الترويج لها كل حين.



قائمة المصادر والمراجع

١. **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعية**، التّويجيري، حمود بن عبد الله، ط ١، الرياض، مطبعة المدينة، ١٣٩٤ هـ.
٢. **أحاديث أبي عروبة الحرّاني برواية أبي أحمد الحاكم**، أبو عروبة، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحرّاني، ت: د. عبد الرحيم القشقرى، ط ١، الرياض، شركة الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٣. **أحكام الجنائر وبدعها**، الألباني، محمد ناصر الدّين، ط ٤، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٤. **أدب الطّلب ومنتهى الأدب**، الشّوكاني، محمد بن علي، ت: عبد الله يحيى السّريحي، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٥. **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، الطّوسى، محمد بن الحسن، ت: حسن الموسوي الخرساني، د. ط، تهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ هـ.
٦. **الإصابة في تمييز الصّحابة**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، ت: علي محمد البجاوي، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٧. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، الشّنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار، ت: مكتب البحوث والدراسات، د. ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٨. **إغاثة اللّهفان من مصائد الشّيطان**، ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزّرععي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٩. **اقتضاء الصّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ٢، القاهرة، مطبعة السنّة المحمدية، ١٣٦٩ هـ.
١٠. **الأمّ**، الشّافعي، محمد بن إدريس، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣ هـ.
١١. **الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، المرادوي، عليّ بن سليمان، ت: محمد حامد الفقي، د. ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د. ت.
١٢. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، المجلسي، محمد باقر، تحقيق: محمد مهدي حسن الموسوي الخرساني وإبراهيم الميانجي ومحمد الباقر البهبودي، ط ٢، بيروت، مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٣. **البحر المحييط في أصول الفقه**، الزّركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، ت: د. محمد محمد تامر، ط ١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٤. **بحوث في الملل والنحل**، جعفر سبحاني، ط ١، د. م، مؤسّسة الإمام الصّادق، ١٤٢٧ هـ.

١٥. **البداية والنهاية**، ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر، د.ط، بيروت، مكتبة المعارف، د.ت.
١٦. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.
١٧. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، الشوكاني، محمد بن علي، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
١٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، ت: مجموعة من المحققين، د.ط، د.م، دار الهداية، د.ت.
١٩. **التاج والإكليل لمختصر خليل**، ابن المواق، محمد بن يوسف العبدري، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
٢٠. **تاريخ ابن غنّام** المسمّى (روضة الأفكار والأفهام، لمرتاد حال الإمام، وتعداد غزوات ذوي الإسلام)، ابن غنّام، حسين بن أبي بكر، عناية: سليمان بن صالح الخراشي، ط١، الرياض، دار الثلوثة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢١. **تاريخ المدينة، التّميري**، عمر بن شبة، ت: فهيم محمد شلتوت، د.ط، جدّة، ١٣٩٩هـ.
٢٢. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، د.ط، بيروت، دار الجليل، د.ت.
٢٣. **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل**، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمري، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.
٢٤. **تحذير الساجد من اتّخاذ القبور مساجد**، الألباني، محمد ناصر الدين، ط٤، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٥. **تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي**، المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.
٢٦. **تحفة الفقهاء**، السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٢٧. **تحفة المحتاج إلى أدلّة المنهاج**، ابن الملقّن، عمر بن علي بن أحمد، ت: عبد الله بن سعاف اللّحياي، ط١، مكّة المكرّمة، دار حراء، ١٤٠٦هـ.
٢٨. **تذكرة الفقهاء**، ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف، ت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط١، قم، ١٤١٤هـ.
٢٩. **تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد**، الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد بن جبريل الشحري، ط١، دمّاج، مكتبة الإمام الوادعي، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٠. **تغليق التعلیق علی صحیح البخاری**، العسقلاني، أحمد بن علي حجر، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط ١، بيروت - عمان، المكتب الإسلامي - دار عمّار، ١٤٠٥ هـ.
٣١. **تلخیص الحیر فی تخریج أحادیث الرّافعی الكبير**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، ت: السيّد عبد الله هاشم البياني المدني، د. ط، المدينة المنورة، د. ن، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
٣٢. **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة**، الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، ت: حسن الموسوي الخراسان، د. ط، تهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠ هـ.
٣٣. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ودار النوادر، ط ١، دمشق، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٣٤. **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، الترمذي، محمد بن عيسى، ت: أحمد محمد شاكر وآخرين، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
٣٥. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، ط ٧، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٦. **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، د. ط، القاهرة، دار الشعب، د. ت.
٣٧. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، البخاري، محمد بن إسماعيل، ت: د. مصطفى ديب البغا، ط ٣، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٨. **حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج**، الجمل، سليمان بن عمر بن منصور، د. ط، بيروت، دار الفكر، د. ت.
٣٩. **حاشية اللبدي على نيل المآرب**، اللبدي، عبد الغني بن ياسين، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، ط ١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٠. **حاشية ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار**، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، د. ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤١. **الحاوي الكبير**، الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٢. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، ط ٤، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ، د. ت.
٤٣. **حوليات يمانية**، مجهول، حققه واستخرجه من مسوّد المؤلف: عبد الله بن محمد الحبشي، ط ١، دار الحكمة البيانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤٤. **خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام**، أحمد زيني دحلان، ت: محمد حسن الشافعي الشيخ القاهري ورأفت عبد العزيز، د.ط، د.م، مطبوعات أرض الحرمين، د.ت.
٤٥. **الدرّ النضيد في إخلاص كلمة التوحيد**، الشوكاني، محمد بن علي، علّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبد الله الحلبي، ط١، الرياض، دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ.
٤٦. **الدرّ السنّي في الأجوبة النجديّة**، علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، د.م، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٧. **دعوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، آل عبد اللّطيف، عبد العزيز بن محمد بن علي، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٢هـ.
٤٨. **الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة**، تقيّ الدّين الهلالي، د.ط، د.م، د.ن، د.ت.
٤٩. **الدّريعة إلى تصانيف الشّبيعة**، الطّهراني، آقا بزرگ، ط٣، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٠. **الرّد على الإحنائي**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام، ت: عبد الرّحمن بن يحيى المعلّم اليمني، د.ط، القاهرة، المطبعة السّلفيّة، د.ت.
٥١. **الرّد على الوهابيّة**، البلاغي، محمد جواد بن حسن بن طالب، تحقيق: محمد علي الحكيم، بيروت، مؤسّسة آل البيت عليهم السّلام لإحياء التّراث، د.ط، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. **الرسائل الشّخصيّة (للإمام محمد بن عبد الوهاب)**، قام بالتّصحيح والمقابلة: صالح بن فوزان الفوزان ومحمد بن صالح العليقي، د.ط، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، د.ت.
٥٣. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، الألوسي، محمود بن عبد الله، بيروت، د.ط، د.م، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.
٥٤. **روضة الناظر وجنّة المناظر**، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، ت: د. عبدالعزيز عبد الرّحمن السّعيد، ط٣، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٣٩٩هـ.
٥٥. **الروضة النّديّة شرح الدرر البهيّة**، القنوجي، صدّيق حسن خان، ت: علي حسين الحلبي، ط١، القاهرة، دار ابن عفّان، ١٩٩٩م.
٥٦. **الرّهّد**، المروزي، عبد الله بن المبارك بن واضح، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.
٥٧. **السّلفية بين أهل السنّة والإماميّة**، الكثيري، محمد؟، ط١، بيروت، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٨. **سنن ابن ماجه**، القزويني، محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.
٥٩. **سنن أبي داود**، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.
٦٠. **السُّنَنُ الْكُبْرَى**، النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، ت: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦١. **السَّيْلُ الْجَزَارُ الْمُنَدَّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ**، الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد، ت: محمود إبراهيم زايد، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٥هـ.
٦٢. **شرح الصُّدُورِ بِتَحْرِيمِ رَفْعِ الْقُبُورِ**، الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد، ط١، الرياض، الرّئاسة العامّة للبحوث والإفتاء، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٦٣. **شرح العمدة في الفقه**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ت: د. سعود صالح العطيشان، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ.
٦٤. **شرح صحيح مسلم**، النووي، يحيى بن شرف، ط٢، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ١٣٩٢هـ.
٦٥. **شرح مسائل الجاهليّة**، الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله، ط١، الرياض، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٥م.
٦٦. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، البستي، محمد بن حبان بن أحمد، ت: شعيب الأرناؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٦٧. **صحيح ابن خزيمة**، ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، د.ط، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٦٨. **صحيح الجامع الصّغير وزيادته**، الألباني، محمد ناصر الدّين، ط٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٩. **صحيح مسلم**، القُشَيْرِي، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي.
٧٠. **صيانة الآثار الإسلاميّة**، جعفر سبحاني، د.ط، د.م، د.ن، د.ت.
٧١. **الصُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد، ت: عبدالله القاضي، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٦هـ.
٧٢. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع:
- ت: د. علي محمد عمر، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
 - د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت.

٧٣. **العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين**، ابن غنّام، حسين بن أبي بكر، ت: محمد بن عبد الله الهبدان، ط ١، الرياض، دار القاسم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٧٤. **علل الشرائع**، ابن بابويه، محمد بن علي بن الحسين، د. ط، النجف، منشورات المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
٧٥. **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ابن بسّام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، ط ٢، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ.
٧٦. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، العيني، محمود بن أحمد بن موسى، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
٧٧. **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ابن بشر، عثمان بن عبد الله بن بشر، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ط ٤، الرياض، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٨. **عيون أخبار الرضا**، ابن بابويه، محمد بن علي بن الحسين، تصحيح وتعليق: حسين الأعلمي، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٩. **غربة الإسلام**، التويجري، حمود بن عبد الله، تحقيق وتعليق: عبد الكريم بن حمود بن عبد الله التويجري، ط ١، الرياض، دار الصّميعي، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٠. **الفروع وتصحيح الفروع**، المقدسي، محمد بن مفلح، تحقيق: حازم القاضي ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٨١. **في ظلال التوحيد**، جعفر سبحاني، د. ط، د. م، معاونة شؤون التعليم والبحوث الإسلامية في الحج، ١٤١٢هـ.
٨٢. **فُرة العين بفتاوى علماء الحرمين**، تصحيح وضبط أصول: محمد علي بن حسين المالكي، ط ١، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
٨٣. **الكافي**، الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، ط ٣، د. م، دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٨هـ.
٨٤. **الكامل في ضعفاء الرجال**، الجرجاني، عبد الله بن عدي، ت: يحيى مختار غزاوي، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٨٥. **الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار**، ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، ت: كمال يوسف الحوت، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
٨٦. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، ت: هلال مصيلحي مصطفى هلال، د. ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٨٧. **كشف الازتياب في أتباع مُحمَّد بن عبد الوهاب**، العاملي، محسن الأمين، د.ط، د.م، مؤسسه دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٨٨. **كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس**، ابن سحان، سليمان بن سحان بن مصلح، ت: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٥هـ.
٨٩. **الكنى والأسماء**، الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد، ت: نظر محمد الفاريابي، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٩٠. **لحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الوردى، د. علي حسين محسن، د.ط، د.م، د.ن، د.ت.
٩١. **لمع الشهاب في سيرة مُحمَّد بن عبد الوهاب**، الرّيكي، حسن بن جمال بن أحمد، تحقيق وتعليق: أ.د. عبد الله بن صالح العثيمين، الرّياض، د.ط، الرياض، دار الملك عبد العزيز، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٢. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان، د.ط، القاهرة - بيروت، دار الرّيان للتراث - دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.
٩٣. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلّيم بن بن عبد السلام، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ط٢، مصر، مكتبة ابن تيمية.
٩٤. **المحاسن**، البرقعي، أحمد بن محمد بن خالد، تصحيح وتعليق: جلال الدّين الحسيني، د.ط، طهران، دار الكتب الإسلامية، د.ت.
٩٥. **المحصل في علم الأصول**، الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، ت: طه جابر فياض العلواني، ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
٩٦. **المدخل**، ابن الحاج، محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٩٧. **المدونة الكبرى**، الحَميرى، مالك بن أنس، د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت.
٩٨. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، القاري، علي بن سلطان بن محمد، ت: جمال عيتاني، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٩٩. **مسائل الاعتقاد عند علماء نجد قبل الدّعوة الإصلاحية خلال القرون العاشر والحادي عشر والثاني عشر**، د.عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، ط١، الرياض، مدار الوطن، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
١٠٠. **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه**، المروزى، إسحاق بن منصور، ت: خالد بن محمود الرباط ووثام الحوشي ود. جمعة فتحى، ط١، الرياض، دار الهجرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٠١. **المستدرک علی الصحیحین**، الحاکم، محمد بن عبد الله، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١٠٢. **مسند أبي داود الطيالسي**، الطيالسي، سليمان بن داود، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
١٠٣. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، د.ط، مصر، مؤسسة قرطبة، د.ت.
١٠٤. **المسند**، الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، بيروت - القاهرة، دار الكتب العلمية - مكتبة المتنبّي، د.ت.
١٠٥. **المصنّف**، الصنعاني، عبد الرزاق بن همام بن نافع، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
١٠٦. **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده، د.ط، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٩٦١م.
١٠٧. **معارج الألباب في مناهج الحق والصواب**، التعمي، حسين بن مهدي، ت: محمد حامد الفقي، ط ٢، الرياض، مطابع الرياض، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
١٠٨. **المعجم الكبير**، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢، الموصل، مكتبة الزهراء، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
١٠٩. **معرفة الإمام**، الطهراني، محمد الحسين الحسيني، تعريب: علي هاشم، د.ط، د.م، دار المحجّة البيضاء، د.ت.
١١٠. **المغني في الضعفاء**، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت: الدكتور نور الدين عتر، د.ط، قطر، إدارة إحياء التراث، د.ت.
١١١. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.
١١٢. **مفاتيح الجنان**، القمّي، عباس بن محمد رضا، تعريب: محمد رضا النوري النجفي، ط ١، بيروت، دار ومكتبة الرسول الأعظم، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١١٣. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، ت: محمد عثمان الحشت، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٤. **من لا يحضره الفقيه**، ابن بابويه، محمد بن علي بن الحسين، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، ط ٢، قم، جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، ١٤٠٤هـ.
١١٥. **مناسك الحج**، الكلبايكاني، لطف الله الصّافي، ط ١، د.م، دار القرآن الكريم، ١٤١٤هـ.

١١٦. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ١، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.
١١٧. **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، الخطّاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي، ط ٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
١١٨. **موسوعة العتبات المقدسة**، الخليلي، جعفر بن أسد، ط ٢، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمنشورات، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١١٩. **موسوعة مؤلفي الإمامية**، إعداد: مجمع الفكر الإسلامي، ط ١، قم، ١٤٢٠هـ.
١٢٠. **موضح أوهام الجمع والتفريق**، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
١٢١. **نبيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخبار شرح منتقى الأخبار**، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، د. ط، بيروت، دار الجليل، ١٩٧٣م.
١٢٢. **هذه هي الوهابية**، مغنية، محمد جواد بن محمود بن محمد بن مهدي، ت: سامي الغريري الغراوي، ط ١، د. م، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٢٣. **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، العاملي، محمد بن الحسن الحرّ، ت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، د. ط، قم، د. ت.
١٢٤. **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**، السّمهودي، علي بن عبد الله، ط ١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٩هـ.
١٢٥. **الوهابيون والبيوت المرفوعة**، السنقري، محمد علي بن حسن، ت: حسام أحمد شعيب، ط ١، دمشق، دار الأحباب، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٦٩	الملخص
١٧٠	المقدمة
١٧٦	المبحث الأول: الدعوة الإصلاحية في نجد، وجهودها في محاربة مظاهر الشرك والانحراف عند القبور
١٧٦	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ظروف نشأتها، وحقيقة دعوتها، وموقف الناس منها
١٨٢	المطلب الثاني: جهود علماء الدعوة في محاربة مظاهر الشرك والانحراف عند القبور
١٨٨	المبحث الثاني: حكم البناء على القبور
٢٠٠	المبحث الثالث: هدم القباب والمشاهد في البقيع، وموقف المخالفين منه
٢٠٠	المطلب الأول: هدم القباب والمشاهد في البقيع
٢٠٥	المطلب الثاني: موقف المخالفين من الهدم، وأبرز دعاواهم
٢١٨	الخاتمة
٢٢٠	فهرس المصادر والمراجع
٢٢٩	فهرس الموضوعات

